

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٤٠٤

الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد روغوندا (أوغندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد أغمانديان

البرازيل السيد ريزو

البوسنة والهرسك السيد غرميتش - ستويانوفيتش

تركيا السيد سليميز

الصين السيدة زمانغ تشانغوي

غابون السيدة نتيام - إيهيا

فرنسا السيدة لوجوندر

لبنان السيد رمضان

المكسيك السيد بنيتادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير أفشار

النمسا السيدة يوان

نيجيريا السيدة أوغوو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة جيرمين

اليابان السيد أريما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي إكوادور وكوستاريكا، يطلبان فيهما أن توجه لهما الدعوة للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، توجيه دعوة إلى هذين الممثلين للاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للبند ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل ممثلاً للبلدين المذكورين آنفاً المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألاّ تتجاوز بيانهم مدة خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخطب مجلس الأمن اليوم نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الحركة لكم، سيدي، لعقد هذه المناقشة تحت رئاستكم لتناول الحالة الدقيقة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في هذه المرحلة الهامة حيث أصبحت لحظة الحقيقة أكثر اقتراباً من أي وقت مضى. أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد فرنانديز - تارنكو على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس اليوم.

على الرغم من كل الجهود الجادة والصادقة التي بذلتها أطراف دولية وإقليمية مختلفة لكفالة استئناف

المفاوضات المباشرة ومواصلتها على المسار الفلسطيني صوب تحقيق أهداف السلام المعروفة جيداً والمدعومة دولياً، فإن إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين ما زال بعيداً عن المنال، للأسف، حيث أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل سياساتها وممارساتها غير القانونية، الأمر الذي لا يعرض الحل القائم على دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ للخطر فحسب، بل يجعله مستحيل التنفيذ عملياً.

وحركة عدم الانحياز تجدد دعوتها للمجتمع الدولي بالحزم في مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية. ويتعين على إسرائيل وقف الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحميد الكامل وغير محدد المدة لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، والاستجابة بصورة مؤتية وبجس نية للتوافق الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك الاستجابة للمطالب المتكررة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها إزاء التداعيات المحتملة العديدة المترتبة على تصميم إسرائيل على مواصلة بناء المستوطنات غير المشروع وعدم تمديد الحظر الجزئي أو ما يسمى بوقف الأنشطة الاستيطانية لمدة ١٠ أشهر. وتؤكد حركة عدم الانحياز أنه لا يمكن إجراء مفاوضات جادة وصادقة بينما تستمر إسرائيل في القيام بهذه الإجراءات والاستفزازات غير المشروعة، التي تتنافى تماماً مع المبادئ المعروفة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار إسرائيل في التوسع في بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك

المؤسسات الوطنية استعداداً لاستقلال الدولة الفلسطينية. وهذه الجهود تستحق دعماً كاملاً.

وعلى الجانب الإسرائيلي، مع ذلك، ما زلنا نشهد تزايد أعمال العنف التي يرتكبها مستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، إلى جانب حرق أماكن العبادة الإسلامية والبساتين والحقول الزراعية. وحرقة عدم الانحياز تشعر بالانزعاج أيضاً لتزايد إصدار أوامر إضافية لهدم البيوت في القدس الشرقية المحتلة وسحب حقوق الإقامة من مزيد من المقدسين الفلسطينيين، بمن فيهم المثليين المنتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني. والحركة تشعر ببالغ القلق إزاء هذه الممارسات غير المشروعة، والتي تمثل محاولات واضحة لتغيير ديمغرافية المدينة وطابعها، واستباق نتيجة مفاوضات الوضع الدائم في المستقبل، وتقويض الأساس للحل القائم على دولتين. وعلاوة على ذلك، فإن قانون قسم الولاء اليهودي، الذي أقره مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخراً، يشكل محاولة أخرى لعزل الأقلية العربية - الفلسطينية في إسرائيل وإرغامها بصورة غير مشروعة على الانتقال إلى خارج دولة إسرائيل في الوقت الذي يقوم فيه المستوطنون بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واحتلالها بدعم من الحكومة الإسرائيلية.

وترى حركة عدم الانحياز أنه لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة خلال الفترة المقبلة لاستئناف المفاوضات المباشرة فوراً. والتجميد الكامل لكل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أمر أساسي لاستئناف هذه المفاوضات. وينبغي للمجتمع الدولي طرح صيغة لتسوية نهائية، أو بالأحرى نهاية اللعبة، على أساس البارامترات المعروفة جيداً والمتفق عليها دولياً في هذا الصدد، والتي ستفضي إلى استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

القدس الشرقية - والمثال الأخير هو الإعلان مؤخراً عن الموافقة على بناء ٢٣٨ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية - يقوض الثقة المتبادلة المطلوبة لأي مفاوضات ناجحة، ويظهر أنه ما زال يتعين على إسرائيل أن تتخلى عن أهدافها التوسعية وأن تلتزم بصدق بأسس عملية السلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام. ونحدد مطالبتنا لإسرائيل بالامتناع عن كل الأفعال غير المشروعة والاستفزازية الرامية إلى استباق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، والوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، والتعاون على نحو إيجابي مع الجهود التي تهدف إلى ضمان استمرار مفاوضات السلام المباشرة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للتراخ في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فإننا جميعاً ندرك أن ثمة اقتناع جماعي عالمي بأن على إسرائيل أن تحترم التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، باعتبار ذلك شرطاً لا بد منه لتحقيق حل الدولتين وهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى حل دائم يقوم على أساس المرجعيات المتفق عليها: القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)؛ ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

ونحن على يقين من أن السلطة الفلسطينية قد عقدت العزم، قولاً وفعلاً، وبدعم عربي، على انتهاج طريق السلام. وقد تجلّى ذلك بوضوح في بيان لجنة المتابعة العربية التي انعقدت في سرت مؤخراً، والأمر يرقن الآن بإسرائيل كي تبدي التزاماً مماثلاً، على الرغم من جميع المؤشرات السلبية الصادرة من الجانب الإسرائيلي خلال الأشهر القليلة الماضية. وفضلاً عن ذلك، فإن السلطة الفلسطينية تواصل بذل جهود إيجابية وبناءة على الأرض، بدعم دولي، لإرساء الأسس وبناء

١٧٠١ (٢٠٠٦) بغية إنهاء الاضطراب الحالي وتفادي تكرار حدوث الأعمال العدائية.

وفيما يتعلق بالجلولان السوري المحتل، تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أو ستخذها، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجلولان السوري المحتل، وأيضا التدابير الإسرائيلية لفرض الاختصاص والإدارة هناك، باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تنقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وبأن تتسحب انسحابا كاملا من الجلولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أعرب لكم عن جزيل الشكر على عقد هذه الجلسة والشكر موصول للجهود التي قام بها المندوب الدائم لتركيا وأعضاء وفده خلال الشهر الماضي. وأشكر مساعد الأمين العام السيد أوسكار تارانكو على الإحاطة التي قدمها للمجلس في جلسة هذا الصباح.

يأتي انعقاد هذه الجلسة العلنية في ظل ظروف لا تبشر بالخير تمر فيها منطقة الشرق الأوسط بفعل سعي إسرائيل المحموم من خلال سياساتها العدوانية غير المسبوقة منذ بدء احتلالها للأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، سعيها للقضاء على كل ما تبقى من آمال معلقة لتحقيق السلام الشامل والدائم والعدل في تلك المنطقة. ففي الوقت الذي يسعى فيه العالم بأسره إلى إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ويؤكد أن تحقيق ذلك يمثل ضرورة ملحة يقتضيها الحفاظ على الأمن والاستقرار في

وما فتئت الحالة في غزة أيضاً تتصدر أولويات حركة عدم الانحياز. وتؤكد الحركة مجدداً أن الحالة غير المقبولة والتي لا يمكن أن تدوم في قطاع غزة لا بد أن تنتهي. فهذه الأزمة التي لم تجد سبيلها إلى الحل ما زالت لها تداعيات خطيرة على جهود السلام، وتسبب معاناة بالغة للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب أن يطبق القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، بالكامل، وعلى السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترمها. وفي هذا السياق، تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة حث إسرائيل على رفع حصارها غير المشروع بالكامل، عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وقرار الجمعية العامة د-١٨/١٠ وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وهذا أمر أساسي لمعالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الحرجة في غزة، والتخفيف من الحن العديدة التي يكابدها السكان المدنيون الفلسطينيون.

وفي هذا السياق، تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى على الحاجة الملحة لإعادة إعمار غزة، وتطالب إسرائيل بالسماح باستيراد مواد البناء الأساسية، بما فيها تلك اللازمة لإعادة بناء المرافق التابعة للأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي تأخر كثيراً، وبتمكين الانتعاش الاقتصادي في غزة. ونؤكد على الحاجة إلى نظام مستدام لفتح كل المعابر الحدودية الإسرائيلية مع غزة والتمكين من الانتقال الحر للأشخاص والبضائع وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وإذ نتناول لبنان الآن، ما يزال القلق العميق ينتاب حركة عدم الانحياز جرّاء انتهاكات إسرائيل المستمرة للسيادة اللبنانية، خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار

إلا أن الرد الإسرائيلي منذ اعتماد مبادرة السلام العربية قد تمثل باجتياح الضفة الغربية وارتكاب مذابح جنين ونابلس في العام ٢٠٠٢ واستمرارها بسياساتها التوسعية والاستيطانية واغتصاب الأراضي والاستيلاء على مقدراتها ومواردها. ولم تكتف إسرائيل بهذه التجاوزات الاستفزازية التراكمية، إذ قامت بارتكاب عدوانها الممجي على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، ثم عدوانها على غزة عام ٢٠٠٨ الذي أدى إلى مقتل الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وإعاقة أضعاف مضاعفة منهم حتى أن الجرائم الإسرائيلية كما هو معروف قد طالت مؤخرا ناشطين إنسانيين من مختلف الجنسيات ممن حاولوا إيصال مساعدات إنسانية إلى غزة على متن أسطول الحرية.

ولم تكتف إسرائيل بذلك، فهي مستمرة بسياسة الاستيطان وبناء جدار العزل العنصري واستباحة الأماكن المقدسة وحصار الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة والمصادقة على قرارات بمهدف تهويد مدينة القدس. وآخر هذه القرارات بتجديد قرار الحكومة الإسرائيلية بتجديد أجزاء من البلدة القديمة وتطبيق سياسة العقاب الجماعي واعتقال آلاف المدنيين والمسؤولين الفلسطينيين وإساءة الجنود الإسرائيليين للمعتقلين. بمن فيهم النساء.

إن القرارات العنصرية التي تصدرها إسرائيل وصدر آخرها قبل أيام والمتعلقة بموضوع القسم للولاء للدولة اليهودية لمن هم من غير اليهود إنما يعبر عن فاشية إسرائيلية تتمثل بالقتل، وبهذه القوانين العنصرية التي لا تنسجم مع ما يطالب به العالم من حرية ومساواة في القرن الحادي والعشرين، ولا تنسجم مع ما دأبت إسرائيل على الادعاء به من أنها تشكل واحة للديمقراطية في الشرق الأوسط.

إن الشعب الفلسطيني ما زال ينتظر العدالة الدولية لمساعدته، ولكن السؤال المطروح، أيها السادة، السؤال

العالم وفي المنطقة، يقف العالم مدهوشا إزاء قيام إسرائيل بقرع طبول الحرب والاستيطان وابتلاع الأراضي وفرض الحصار على غزة والتهديد بطرد ملايين الفلسطينيين مجددا من وطنهم الأم تحت ذرائع عنصرية عفا عليها الزمن وباتت معروفة الأهداف والنتائج، يسمونها بيهودية دولة إسرائيل.

إن جميع الممارسات تلك لا توحى بأي شكل من الأشكال بالرغبة الإسرائيلية في تحقيق السلام. فقد فضحت سياسات إسرائيل نواياها الحقيقية الراضية للسلام، وذلك من خلال رفضها حتى الاستجابة لمطلب البعض المتواضع بتمديد تجسيم الاستيطان، فيقولون في إسرائيل إنهم يفاوضون حاليا من أجل السلام وعلى أساس حل الدولتين في وقت أوشكت مشاريعهم الاستيطانية فيه أن تجعل من حل الدولتين مجرد كلام يقال ولا مكان له على الأرض.

إن السلام يكون بصدق إرادة صنعه على محك الموقف العملي، أما المناورات السياسية التفاوضية تحت مظلة الحديث عن الرغبة في السلام فإنها مناورات تزيد الأوضاع تعقيدا وتوترا وتدفع نحو التفجر. ونعيد التأكيد على أن ما تطالب به سوريا من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل وتروج لها بأنها مؤلمة وجريئة، بل أراض وحقوق مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين.

لقد عملت سوريا والدول العربية على تحقيق السلام من خلال اعتمادها لمبادرة السلام العربية بكل ما يعنيه السلام من عودة الحقوق العربية كاملة، بما فيها انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن الحقيقة الواضحة كل الوضوح كما قال السيد الرئيس، بشار الأسد، هي أن السلام لم يكن الهاجس الأساسي للحكومات الإسرائيلية، بل إن هاجس هذه الحكومات هو الأمن بالمعنى الضيق - أمنهم الاستيطاني والتوسعي والعدواني - الذي لا يتحقق في رؤيتهم إلا على حساب أمننا وحقوقنا نحن. ومن غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام رغم أننا أعلنها مراراً وعبرنا عنها في مختلف المناسبات وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

على الإسرائيليين أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبروا بالأفعال عن استعدادهم للسلام العادل والشامل وأن يعملوا هم على إقناعنا نحن العرب بذلك. فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا ويشردون الملايين من أهلنا وليس العكس. هم يقومون بكل تلك الأفعال، ومن ثم، يطلبون الحماية والضمانة ويستعملونها كقناع بهدف الابتزاز والحصول على المزيد من التنازلات.

لقد حاول المندوب الإسرائيلي الدائم هذا الصباح أن يشتت انتباه هذا المجلس الكريم عن مسألة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وسعى بكل جهد لإبعاد تفكير المجلس واهتماماته عن قضية السلام المركزية. لماذا؟ الجواب بسيط، لأن عدم الحديث عن إنهاء الاحتلال وعن السلام يعني أن إسرائيل تتهرب من استحقاقات إنهاء الاحتلال واستحقاقات إقامة السلام العادل والشامل، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية.

لكن الإرهاب الإسرائيلي، خاصة إرهاب الدولة الإسرائيلية، معروف للقاصي والداني. وهو إرهاب جليّ وموثق من قبل العديد من المؤسسات الدولية والعديد من المؤسسات الإسرائيلية، التي تعنى بكشف انتهاكات السلطات

المطروح هو إلى متى ستبقى إسرائيل فوق القانون لا تحاسب؟ وكيف يمكننا أن نفسر لشعوب العالم صمت المجلس إزاء تلك الجرائم؟ إن مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى باتخاذ خطوات ملموسة تتناسب وفضاعة ما تقوم به إسرائيل، وذلك لإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية. كما أن المجتمع الدولي مطالب بالرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة وفتح جميع المعابر وإعادة إعمار غزة مع ضرورة توفير ضمانات دولية لمنع قيام إسرائيل بتدمير ما يتم بناؤه مجدداً من مرافق ومنشآت وبنى تحتية.

ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا وترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتستمر بسياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه. وزج أبنائه في السجون ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وزرع الألغام فيه. ونود أن نذكر بأن عدد ضحايا الألغام الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل قد بلغ ٥٣١ ضحية، منهم ٢٠٢ قتيل معظمهم من الأطفال، إضافة إلى ٣٢٩ أصيبوا بإعاقات دائمة ومزدوجة. كما تستمر إسرائيل في سرقة مياه الجولان، حيث قامت منذ عدة أيام بسحب مياه سد الرام في الجولان السوري المحتل مما أدى إلى فقدان مياه السد وترك كمية هائلة من الأسماك ملوثة، الأمر الذي لا يشكل جريمة فحسب، بل كارثة بيئية في الجولان السوري المحتل.

ونعيد التأكيد على أن حق سوريا السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ليس موضع تفاوض أو مقايضة. إن قرار استعادته كاملاً هو الأساس الذي تبني عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام.

”أصبح بإمكان كبار القادة الإسرائيليين وصغارهم أن يطردوا من شأؤوا ومتى شأؤوا من سكان الضفة وغيرها من المناطق الفلسطينية“. (هآرتس ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

”مسموح لنا أن نقابل اليد الممدودة للسلام والجيرة الطيبة بيد تحضر أساسات لمزيد من البؤر الاستيطانية ومزيد من القبور“. (هآرتس ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠)

”إذا كانت إسرائيل ترغب في السلام فعليها أن تكف عن سياسة الاستفزاز والتمييز ضد عرب إسرائيل“. (إسرائيل اليوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠)

”لا يمكن عقد السلام مع سوريا بدون التنازل عن الجولان لكن إسرائيل غير مستعدة لذلك“. (معاريف ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)

”هل يعني رفضنا مناقشة مبادرة السلام العربية أن نضحى مرة أخرى بآلاف الجنود كما حدث عام ١٩٧٣ لكي تبدأ مباحثات سلام حقيقية“. (هآرتس ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠)

”لم يعترض أحد على نشر كتاب حاخام يميز لليهود قتل غير اليهودي، فما العجب أن يمر إحراق المساجد بهدوء دون إدانة“. (معاريف ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)

”أصبحنا شعبا منتقما حقودا لا يرى يؤس حيرانه بعد أن غسلوا أدمغتنا وعلمونا أن ألم العرب لا يشبه ألنا وأن حزن أم عربية لموت ابنها ليس عميقا كحزن أم يهودية“. (معاريف ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. إن إرهاب الدولة الإسرائيلي مليء بالمذابح والجرائم والعدوان والاحتلال، وهو أمر استمر لأكثر من ٦٠ عاما. إرهاب دولة تفننت فيه إسرائيل وارتكبت جميع أنواع الجرائم في قانا وجنين ونابلس وغزة وبحر البقر ودير ياسين والقنيطرة. إرهاب لم يسلم منه حتى ممثلو الأمم المتحدة أنفسهم، مثل الكونت برنادوت. إرهاب طال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وطال نشطاء السلام ومن بينهم الأمريكية راشيل كوري والضحايا الأتراك.

وشمل إرهاب الدولة القيام بأول جريمة قرصنة في التاريخ عندما اختطفت إسرائيل طائرة مدنية في عام ١٩٥٤. ثم قامت في عام ١٩٧١ بإسقاط طائرة مدنية ليبية. ومؤخرا، كما تعرفون، قامت إسرائيل بتزوير جوازات سفر بعض الدول من حلفائها لاغتيال المواطن الفلسطيني المبحوح في دبي.

إن القائمة طويلة. ولا بد من التذكير بما كشفته الوثائق الإسرائيلية مؤخرا قبل أيام وهي وثائق سرية تتعلق بحرب عام ١٩٧٣. لقد كشفت هذه الوثائق أن إسرائيل قد جهزت قبلة ذرية في اليوم الثاني لحرب عام ١٩٧٣ بقصد قصف مدينة دمشق بقنبلة ذرية. وهذا الكلام مصدره إسرائيل. إن إرهاب الدولة الإسرائيلية يشكل خطرا على أمن العالم وسلامه. ولقد تجلّى ذلك في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ المعقد في نيويورك في أيار/مايو، عندما أجمع هذا المؤتمر على ذكر إسرائيل بالاسم في معرض الحديث عن المعوقات التي تحول دون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيرا سأقرأ على مسامعكم بعضا من عناوين الصحف الإسرائيلية.

والمسيحية المقدسة. إن هذه الإجراءات، علاوة على عدم قانونيتها وانعدام شرعيتها، فإنها تنتهك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتشكل إخلالاً صارخاً من قبل إسرائيل بواجباتها المترتبة عليها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، وتضع عقبات في طريق الجهود الأمريكية والدولية.

كذلك يرحب الأردن بما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال افتتاح الجمعية العامة الخامسة والستين حول أهمية التوصل إلى الحل القائم على الدولتين والعمل الجاد والحديث لإنجاح المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية التي لا حل للصراع دون تسويتها من خلال الحل القائم على الدولتين الذي بات تجسيده، وتحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط طبقاً للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، يشكل مصلحة حيوية للعالم بأسره وليس لدول وشعوب منطقتنا فحسب، ويحظى بإجماع دولي مثلما أن مبادرة السلام العربية التي تم اعتمادها في بيروت عام ٢٠٠٢ وتم إعادة التأكيد عليها في كل القمم العربية اللاحقة وآخرها قمة سرت التي عقدت خلال الشهر الحالي تدل على مقدار الالتزام العربي والإسلامي الجماعي بالسلام المتكافئ والشامل والدائم والعاقل. وهذه المبادرة الهامة، لم تلق مع الأسف رد فعل وقبول يتناسب مع أهميتها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وأعيد هنا تأكيد بلادي على حسامة وخطورة الأبعاد والآثار المترتبة على غياب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وعندما يُذكر جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين دائماً بمركزية القضية الفلسطينية ويؤكد على أولوياتها وأسبقيتها في المعالجة على باقي القضايا في المنطقة،

”نحن الدولة الوحيدة التي تحتل شعباً منذ أربعين سنة ومع ذلك تهين هذه الدولة من يقول مجرد كلمة يحتج فيها على ذلك“. (يديعوت أحرנות ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

”منذ زمن بعيد لم تكن صورة إسرائيل في مثل هذا الدرك الأسفل“. (هآرتس ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن): السيد الرئيس، يأتي اجتماع مجلسكم في وقت تتكشف فيه الجهود الأمريكية مسنودة بمجهود دولي لإيجاد البيئة الكفيلة لإنجاح مفاوضات مباشرة ما بين الفلسطينيين وإسرائيل وصولاً إلى تجسيد الحل القائم على الدولتين من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية لتعيش بأمن وسلام في إقليم مستقر وآمن إلى جانب كل دول المنطقة وشعوبها بما فيها إسرائيل.

ويساند الأردن هذه الجهود ويطالب إسرائيل بأن تتجاوب معها لكي تستأنف المفاوضات المباشرة وتسفر عن نتيجة إيجابية تعالج كل قضايا الوضع النهائي بما فيها القدس واللاجئين والأمن والحدود. ويجب أن تظهر الأطراف كافة جديتها من خلال الالتزام بالسلام وهذا يقتضي وقف كل الإجراءات الأحادية الجانب الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وفي القلب منها القدس الشرقية، بما فيها البناء في المستوطنات وأعمال التهجير القسري والترحيل ومصادرة الأراضي والممتلكات وسياسات هدم منازل الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين وطردهم منها، وكذلك وقف جميع أشكال الحفريات والأنفاق تحت وحول الأماكن الإسلامية

ونجتمع اليوم في وقت تُبذل فيه الجهود للتغلب على المأزق الراهن في المفاوضات - التي لم تبدأ سوى قبل شهر.

ليس هناك بديل من الحل التفاوضي القائم على دولتين. ويناشد الاتحاد الأوروبي كل الأطراف أن تسعى سعياً حثيثاً إلى إيجاد طريقة مرضية لإبقاء عملية المفاوضات ناشطة ومستمرة، بغية أن تكتسب الزخم في نهاية المطاف. ونحن نرحب بقرار لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية بترك الباب مفتوحاً أمام استمرار المفاوضات.

وفي هذا السياق، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا غنى عن أن يمارس كلا الجانبين ضبط النفس، وأن يمتنع عن الأعمال التي قد تؤثر سلباً على استمرار العملية. وتحقيقاً لذلك، يجب على كلا الجانبين أن يحترما وينفذا الإلتزامات السابقة، وأن يسعيا لتهيئة بيئة تفضي إلى أن تتكامل نتيجة المفاوضات بالنجاح. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى أن تواصل المجموعة الرباعية تأدية الدور الرئيسي في عملية السلام.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن المستوطنات في الأرض المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وبأنها تشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل الحل القائم على دولتين متعذراً. ونأسف لقرار إسرائيل بعدم تمديد الوقف الاختياري الذي اعتمدته حكومتها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فلقد كان للوقف الاختياري أثر إيجابي. ونكرر تأكيدنا على مناشدة إسرائيل أن تنهي جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية.

وإذا أريد تحقيق سلام حقيقي، يجب إيجاد السبيل إلى ذلك، عن طريق المفاوضات، لحل مسألة مركز القدس بوصفها العاصمة المقبلة للدولتين. ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى الوقف الكامل لجميع أعمال العنف، ولا سيما إطلاق الصواريخ وشن الهجمات الإرهابية.

فإننا نطلق في ذلك من القناعة الكاملة بأن تحقيق الحل القائم على الدولتين والسلام الشامل هو المدخل الوحيد والفعلي لحل قضايا ومشاكل المنطقة الأخرى بفاعلية وتناغم وتنسيق بما فيها مظاهر العنصرية والتطرف والإرهاب والعنف.

أخيراً، يأسف الأردن لقرار الحكومة الإسرائيلية بعدم تمديد مهلة تجسيد البناء في المستوطنات في المناطق المحتلة مما يهدد بنسف العملية التفاوضية بأسرها وخلافاً لرغبات ومطالب المجتمع الدولي بأسره، وعلى العكس فإن إسرائيل لا تأبه بإرادة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): إن البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، تؤيد هذا البيان.

عندما ناقشنا الحالة في الشرق الأوسط في تموز/يوليه، أعرب الاتحاد الأوروبي وآخرون عن الأمل في أن يدخل كلا طرفي الصراع قريباً جداً في مناقشات مباشرة وموضوعية، حول جميع مسائل الوضع النهائي. ولقد تحول ذلك الأمل إلى واقع عندما بدأت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر، وتواصلت لاحقاً في شرم الشيخ والقدس. وأشاد الاتحاد الأوروبي بالإسرائيليين والفلسطينيين والولايات المتحدة، فضلاً عن الشركاء الآخرين في المجموعة الرباعية والشركاء العرب، لبدء تلك المفاوضات.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى حل يعالج مخاوف إسرائيل الأمنية الشرعية، بما في ذلك الوقف التام لكل أشكال العنف وتهريب السلاح إلى قطاع غزة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي مساعدته في سبيل تحقيق هذا الهدف. كما يدعو الاتحاد الأوروبي من يحتفظون بالجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط إلى إطلاق سراحه بدون إبطاء.

ويذكر الاتحاد الأوروبي أيضاً بأن السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون شاملاً، ويجدد التأكيد على أهمية المفاوضات على المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. وفيما يتعلق بلبنان، يؤيد الاتحاد الأوروبي البيان الأخير الواضح الذي أصدره الأمين العام وأكد فيه مجدداً استقلالية المحكمة الخاصة بلبنان. ويحث الاتحاد الأوروبي كل الأطراف على عدم التدخل في عمل المحكمة، وعدم إصدار الأحكام المسبقة على نتائجها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل للسلطات اللبنانية، ويثني على الدور الحوري الذي تضطلع به في جنوب لبنان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). كما يدعو كل الأطراف المعنية إلى تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإلى احترام الخط الأزرق بكامله، وإلى التعاون التام مع الأمم المتحدة واليونيفيل.

وهذه هي عناصر المستقبل - بناء الدولة والتنمية الاقتصادية القوية والأمن - التي يجب رعايتها، لكن يجب أن تتم هذه الرعاية في سياق محادثات جادة ومستمرة حول كل مسائل الوضع النهائي، وأن تؤدي إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً استعدادة للإسهام بشكل ملموس في بلورة حل شامل ومستدام، يقوم على وجود دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة وقابلة للحياة تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

عندما زارت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون، المنطقة في بداية الشهر، بحثت مع السلطة الفلسطينية العمل الذي تقوم به لبناء مؤسسات الدولة. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالتقييم الذي أجراه البنك الدولي، ويفيد بأنه إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي، فهي قادرة جيداً على إنشاء الدولة في أي وقت في المستقبل القريب.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الحاسمة لاستمرار عملية بناء الدولة الفلسطينية - بما في ذلك تنفيذ خطة فياض - التي سيواصل الاتحاد الأوروبي دعمها بنشاط. إن الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي بأسره ضروري. ويحث الاتحاد الأوروبي الذين قطعوا التزامات مالية على الوفاء بوعودهم. ويجب التعجيل بكل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية خلف الرئيس محمود عباس.

لقد زارت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي غزة مرتين هذا العام، وامتدحت عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على جهودها المستمرة في مجال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية. ورحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتسهيل دخول البضائع إلى قطاع غزة، لكنه يؤكد مجدداً دعواته إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والفتح الفوري والدائم وغير المشروط للمعابر من أجل تيسير تدفق المعونة الإنسانية والبضائع التجارية والأشخاص إلى قطاع غزة ومنه، بما في ذلك البضائع القادمة من الضفة الغربية. وركزت محادثات الممثلة السامية آشتون مع السلطة الفلسطينية على كيفية دعم المانحين للصادرات الفلسطينية، من أجل تمكين أهل غزة من الحصول على حصة أكبر في اقتصادهم وفي مستقبلهم.

عدم الانحياز، على أمل أن نرى المحادثات المباشرة وهي تنتهي بتحقيق هدفها النهائي الخاص بالتوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين، ويقود إلى عهد جديد من السلم والأمن في الشرق الأوسط. لقد كانت تلك التطورات مهمة، وقد هيأت مناخاً دولياً مؤاتياً لتحريك العملية إلى الأمام، وكفالة بلوغ الفلسطينيين حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وطوال فترة المفاوضات تعرض تصميم الطرفين لاختبارات صعبة من خلال حوادث مثل استمرار فرض الحصار غير الإنساني على قطاع غزة، واستمرار البناء في الجدار الفاصل غير القانوني، والهجوم العنيف الذي شنته القوات الإسرائيلية على أسطول المساعدات الإنسانية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. كما تعرضت المفاوضات لتهديدات إضافية من جراء قرار إسرائيل عدم تمديد تجديد الاستيطان حين ينتهي العمل به في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وفيما يتصل بالقرار الأخير، أصدرت حكومي بياناً جاء فيه أنها لاحظت:

”بقلق بالغ أن الوقف الاختياري الجزئي الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة لم يُجدد. لم يُجدد الوقف الاختياري الجزئي البالغة مدته ١٠ شهور، الذي انتهت فترة صلاحيته في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالرغم من استئناف المفاوضات المباشرة بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين...“.

علاوة على ذلك، تنظر حكومة جنوب أفريقيا إلى وقف بناء المستوطنات باعتباره التزاماً وافق عليه الإسرائيليون من قبل خلال مفاوضات سابقة، بما في ذلك خلال مؤتمر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا

السيد كروالي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب جنوب أفريقيا بهذه الفرصة لتخاطب مرة أخرى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونود كذلك أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وهنئ وفدكم، على اضطلاعكم بإدارة عمل مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر بفعالية وكفاءة.

وتود جنوب أفريقيا أن تشكر السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق أمام مجلس الأمن. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

هذه المناقشة جيدة في توقيتها، وتجيء في منعطف حرج في آخر جولة من المفاوضات المتوقفة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وكان بود وفدي أن نخاطب هذه الجلسة لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/أكتوبر بلهجة أكثر تفاؤلاً، وأكثر أملاً. وكان وفدي يأمل أن يكون قد أحرز، في هذه المرحلة، بعض التقدم من خلال المفاوضات المباشرة، الأمر الذي كان سيؤشر إلى زخم يساعدنا إلى السير إلى الأمام ويضعنا بشكل أكثر رسوخاً على طريق إيجاد حل مستدام وسلمي لمسائل الوضع النهائي المعلقة، ويقربنا أكثر من تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وكان أملنا يقوم على بعض التطورات الإيجابية والمشجعة جداً، ومن بينها جهود استئناف المفاوضات بين الطرفين عبر المحادثات غير المباشرة، واستمرار انخراط المجموعة الرباعية - والولايات المتحدة بشكل منفصل - مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، واستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين في ٢ أيلول/سبتمبر حول مسائل الوضع النهائي كافة، والدعم المستمر لجامعة الدول العربية وحركة

للمفاوضات. وأشار وفدي دائماً إلى أن الحل الطويل الأجل للتحديات التي تواجه المنطقة لا يمكن بلوغه إلا بالمفاوضات. ولكي يحدث ذلك، من الضروري تهيئة جو من السلام والثقة المتبادلة، واتخاذ القيادة السياسية الإسرائيلية القرارات الصعبة اللازمة لكفالة سلام مستدام في المنطقة.

لذلك نحن ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى أن تكف عن أي عمل يمكن أن تكون له آثار سلبية على عملية المفاوضات. فما تقوم به إسرائيل حالياً يهدد بتقويض شرعية العملية من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية باعتبارها شريكاً مساوياً في عملية المفاوضات. لقد جاءت السلطة الفلسطينية إلى المحادثات بنية صادقة، وهي تتوقع أن تنفذ إسرائيل تنفيذاً كاملاً التزاماتها السابقة المتفق عليها بموجب القانون الدولي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامات إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق.

كما يدعو وفدي إلى استمرار الوحدة وسط القيادة السياسية الفلسطينية، لأننا نرى أن الوحدة تعزز عملية المفاوضات.

وتحث جنوب أفريقيا المجتمع الدولي وهذه الهيئة وجميع الأطراف المعنية الفاعلة على ممارسة كل النفوذ اللازم والضغط على إسرائيل للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن العديدة وبموجب القانون الدولي. ويتعين على مجلس الأمن على وجه الخصوص تحمل مسؤوليته عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وكفالة الوفاء بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن الحل العملي الوحيد للتحديات التي تواجه المنطقة هو الحل السياسي المبني على إقامة دولة فلسطينية تتعايش سلمياً مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧

أنابوليس الدولي للسلام في الشرق الأوسط، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وشاركت فيه جنوب أفريقيا.

وأضافت حكومتي في بيانها أن:

”استمرار بناء مستوطنات جديدة يهدد بوقف المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل، إذ أوضح الرئيس الفلسطيني مراراً أنه لن يستمر في المفاوضات في حالة عدم وقف بناء المستوطنات“.

ومضت حكومة جنوب أفريقيا في ملاحظاتها قائلة:

”إن الجولات القليلة الأولى من المحادثات المباشرة الإسرائيلية - الفلسطينية المعقودة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قد أظهرت نية الطرفين الواضحة في دفع عملية السلام بصورة فعالة إلى الأمام. لذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية السابقة بوقف بناء أي مستوطنات إضافية في الضفة الغربية الفلسطينية إلى أجل غير مسمى. وهي إن فعلت ذلك ستثبت صدق نيتها في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة استقلالاً تاماً، وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً“.

وخلال مفاوضاتنا لإقامة دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا، عرف بلدي لحظات كادت أن تطيح بعملية التفاوض وشكلت محكاً لاختبار تصميم قيادتنا السياسية. لكن من خلال التركيز على الهدف الأكبر المتمثل في السلام والديمقراطية والمصالحة، تحدت القيادة السياسية في جنوب أفريقيا كل من سعوا إلى أن تفشل في بلوغ تلك الأهداف.

وهذه لحظة ماثلة في عملية التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية، حيث تواجه القيادة الفلسطينية ظروفاً تجعل من الصعب عليها أن تركز إلى صدق النيات الضروري

السكانية والطابع المادي للأراضي الفلسطينية ومركزها، بما فيها القدس الشرقية، - ما هي إلا انتهاك صارخ للقانون الدولي. ونقل المدنيين إلى المناطق المحتلة، سواء كان ذلك في مستوطنات تخضع لسيطرة الجيش أم لا، يتناقض مع المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص بوضوح على أنه لا يجوز للسلطة القائمة بالاحتلال أن ترحل أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها.

وفي عام ١٩٨٠ - أي قبل ٣٠ عاما - وفي الفقرة ٦ من القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، دعا مجلس الأمن إسرائيل إلى "تفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف، على وجه التحديد وعلى أساس عاجل، عن إقامة المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس".

ومن ثم، نعتقد أن بوسع المجلس اتخاذ خطوة مماثلة بالإعراب عن رأيه الجماعي وبصوت واحد ليطالب إسرائيل بصورة عاجلة بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذا كانت إسرائيل ملتزمة حقا بالسلام وليس بالدعاية بشأن السلام، يجب عليها وقف جميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها والتخطيط لها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتفكيك المستوطنات المبنية هناك، تماشيا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الصراع في الشرق الأوسط قد طال أمده أكثر من اللازم فعلا. وعلى مدار ٦٠ عاما، جعل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المنطقة مسرحا للتوتر والعنف. وعلى الجانب الفلسطيني، يواجه الشعب مصاعب ويعيش بلا دولة. وقائمة معاناة الشعب الفلسطيني بسبب الإجراءات

(٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وكذلك مرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

إن أمام إسرائيل فرصة تاريخية لدفع عملية السلام قدما وللحفاظ على شعلة الأمل. وإذا فعل الإسرائيليون ذلك، فإنهم سيكفلون الاقتراب خطوة من تحقيق حلم قيام دولة فلسطينية وسيجعلون تحقيق السلام والأمن لأنفسهم وللمنطقة أمرا ممكنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. كما نود الإعراب عن شكرنا للأمم العام المساعد للشؤون السياسية أوسكار فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق، ولبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيدلي به ممثل طاجيكستان.

تُعقد جلسة مجلس الأمن هذه في وقت يعيش فيه الشرق الأوسط حالة قلق شديد عقب إجراء محادثات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشهر الماضي. ومما يؤسف له أن تلك المحادثات في خطر الآن، حيث لم تمدد إسرائيل الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في الضفة الغربية والذي كان أجله قد انقضى في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

والمستوطنات، باعتبارها واحدة من المسائل المحورية، ما زالت أكبر عقبة في طريق السلام كما رأينا منذ العودة إلى المفاوضات المباشرة في ٢ أيلول/سبتمبر. وسياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية - التي تهدف إلى تغيير التركيبة

عام ١٩٦٧. ومن ثم، تلتزم إندونيسيا التزاما مطلقا بقيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما نود أن نشكر السيد فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن مستجدات الأحداث في المنطقة.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك للبيانين اللذين سيدي بهما ممثل موريتانيا نيابة عن المجموعة العربية وممثل طاجيكستان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وأود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

تابع المجتمع الدولي باهتمام وأمل كبيرين المؤشرات الإيجابية التي ظهرت في شهر أيلول/سبتمبر. وبفضل المرونة التي أبدتها الجانب الفلسطيني، وبدعم من البلدان العربية وكذلك بفضل جهود الإدارة الأمريكية، استؤنفت مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة في واشنطن، العاصمة، في ٢ أيلول/سبتمبر بعد توقفها لمدة ١٢ شهرا. والهدف النهائي لاستئناف المفاوضات - حسبما أعلن الرئيس باراك أوباما في ٢٣ أيلول/سبتمبر في خطابه أمام الجمعية العامة - هو التوصل إلى اتفاق يضيف دولة جديدة إلى عضوية الأمم المتحدة، وهي تحديدا، الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والتي تعيش في سلام مع إسرائيل.

الإسرائيلية طويلة وما زالت تطول كل يوم وكل أسبوع وكل عام.

ولا شك في أن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ عام ١٩٦٧ واستخدامها المفرط وغير المتناسب للقوة وسياسة العقاب الجماعي التي تتبعها هي جرائم ضد كل ما نثله: قيم الإنسانية وقيم احترام قدسية الميثاق. وذلك انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

لقد انضمت إندونيسيا، منذ سنوات طويلة، إلى المجتمع الدولي في لفت الانتباه إلى الآثار المترتبة على استمرار أنشطة إسرائيل غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة. ولذلك، نؤيد الطفرة الحالية في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استئناف المفاوضات وبدء عملية سلام شاملة، وهو ما تظهره الجهود الجارية، وخاصة تلك التي تبذلها الولايات المتحدة. ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، بل وبممكنه، أن يمارس تأثيرا إيجابيا على عملية السلام في الشرق الأوسط. وهو تأثير سيعتد على الأقل برسالة مفادها أن المجلس يتحمل مرة أخرى مسؤولياته الموكلة إليه بموجب الميثاق.

واستجابة لاقتراح من الرئيس عباس خلال زيارته الأخيرة لإندونيسيا، عقدنا مؤخرا منتدى وزاريا غير رسمي للتشاور بشأن فلسطين هنا في نيويورك، وذلك بحضور فلسطين وإندونيسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا. واتفق المشاركون جميعا على عقد مشاورات بصفة دورية وعلى مساعدة قضية فلسطين في جميع المحافل الممكنة. وبالنسبة للمستقبل القريب، سنكيف مسار عملنا، بالتشاور مع فلسطين، تبعا للاتجاه الذي ستسير فيه المحادثات المباشرة.

ربما لا توجد مسألة دولية أهم لدى إندونيسيا وأقرب إلى قلوبنا من الجهد الرامي إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الذي بدأ في

الشرقي من القدس وباقي الضفة الغربية. وفي غضون ذلك، تواصل الشرطة الإسرائيلية انتهاكاتها لحرم المسجد الأقصى. ونظرا لمكانة القدس المركزية في أزمة الشرق الأوسط، وما تمثله المدينة لجميع الديانات، فإننا نحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الممارسات.

واليوم، هناك توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى الحل القائم على أساس الدولتين والسلام الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢. إن المجتمع الدولي، إدراكا منه لخطورة توقف محادثات السلام، يجب أن يتخذ موقفا أكثر قوة وفعالية من أجل تهيئة الشروط الأساسية اللازمة لاستئناف مفاوضات حقيقية للمحافظة على المصالح الأساسية المشتركة لشعوب المنطقة، ومن ثم كفالة بيئة السلام والأمن والتعاون.

إن قلقنا البالغ بشأن تزايد العقبات أمام استئناف المحادثات المباشرة يقتصر باقتناعنا الثابت بأن عملية السلام هي الخيار الحتمي، وبأنها ستؤدي إلى كفالة السلام العادل والشامل في المنطقة لصالح جميع شعوبها، وضمان أمنهم واستعادة حقوقهم.

وفي ذلك الصدد، فإن المملكة المغربية لا تزال تتابع باهتمام كبير جهود الرئيس أوباما، والمجموعة الرباعية والجهود الدولية، لا سيما جهود الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تؤدي إلى العودة إلى المحادثات الحقيقية والمخلصة استنادا إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، والاتفاقات والترتيبات السابقة بين الطرفين.

وستواصل المملكة المغربية من ناحيتها العمل في إطار لجنة مبادرة السلام العربية للتوصل عبر المفاوضات إلى حل

غير أن شعلة الأمل تلك سرعان ما خبت بفعل استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية بعد أن رفضت تمديد وقفها الاختياري. وفضلا عن ذلك وبعد بضعة أيام، علم المجتمع الدولي بقرار الحكومة الإسرائيلية الإذن بطرح مناقصة لبناء ٢٣٨ وحدة سكنية في الجزء الشرقي من القدس الشريف، وذلك على الرغم من جميع المناشدات التي وجهها إليها. وما من شك في أن هذا القرار غير القانوني يشكل تطورا خطيرا من شأنه أن يهدد فرص استئناف محادثات السلام. وردا على تلك الإجراءات غير القانونية، أكدت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، التي اجتمعت مؤخرا في سرت، اقتناع الطرف العربي بأن العودة مرة أخرى إلى محادثات السلام يجب أن ترقى بالوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

إن بلدي، الذي يرأس ملكه، صاحب الجلالة محمد السادس لجنة القدس، يود مرة أخرى أن يعبر للمجلس عن قلقه البالغ حيال قرارات السلطات الإسرائيلية بشأن الجزء الشرقي من القدس، حيث أنها تعترض تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة المقدسة، وبالتالي، تقوض كل فرص النجاح في إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء. إن استمرار تلك التدابير الأحادية، التي توجد حالة لا تطاق، وتضعف من يعملون من أجل السلام ويختارون مسار الحوار لاستعادة حقوقهم المشروعة، تكشف بوضوح سياسة إسرائيل تجاه السكان العرب في المدينة المقدسة، وخاصة خطة هدم ٢٠ منزلا فلسطينيا في حي سلوان.

ومما يثير القلق أن السلطات الإسرائيلية، حتى عندما تعلن عن تحديد التزامها بتحقيق السلام، قد واصلت طوال الصيف الماضي سياستها في مصادرة الأرض والاستيلاء عليها ونزع ملكيتها لبناء المستوطنات فيها، وطرق الالتفاف والجدران، ومن ثم طرد ٦٠٠ فلسطيني يعيشون في الجزء

القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض جهود السلام. ولكي تكون هناك عملية سلام هادفة وناجحة، ينبغي لإسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية - بما في ذلك ما يدعى النمو الطبيعي - في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولكي تكون عملية السلام ناجحة، ينبغي أن يكون لها كذلك، إطار زمني واضح وآليات تنفيذ واضحة.

إن الحالة في القدس الشرقية مسألة تثير قلقا بالغا لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء. وتهدف التدابير التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية إلى تغيير الطابع التاريخي للمدينة بالقوة. إننا نعتبر قرار إسرائيل تغيير بنية وشكل أسوار المدينة، التي يعود تاريخها إلى قرون مضت، اعتداءً على تراثها الثقافي. ويمثل تغيير النسيج السكاني للقدس الشرقية عبر طرد الفلسطينيين من المدينة والاستيلاء على ممتلكاتهم انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

كما أن الحالة في غزة تثير قلقا بالغا. إن مليوناً ونصف المليون من الفلسطينيين يعيشون في ظل ظروف شاقة نتيجة للحصار الإسرائيلي المخزي وغير القانوني وغير المبرر. ويجب على إسرائيل أن ترفع هذا الحصار وأن تسمح بتعمير غزة.

ويظل القلق البالغ يساور منظمة المؤتمر الإسلامي حيال استمرار الخروقات الجوية والبرية لسيادة لبنان، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا ندعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المتبقية في أراضي مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر.

كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي تضم صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في التأكيد مجدداً على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذت، أو ستتخذ، من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي

شامل ودائم لجميع مسائل الوضع النهائي، وبخاصة مسألة القدس، على أساس أن هذا الحل المنصف والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري وباقي الأراضي المحتلة في لبنان، وبإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وعاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية طاجيكستان.

السيد أسلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث - تارانكو على الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية التي قدمها لنا.

إن المأزق الذي وصلت إليه عملية الشرق الأوسط يدعو إلى القلق، ولا سيما أنه ناتج عن محاولات إسرائيل لفرض شروطها. ولا يمكن لعملية السلام أن تحقق تقدماً حقيقياً في ظل الظروف السائدة. وينبغي لإسرائيل أن تفي بالتزاماتها وواجباتها، وبخاصة تلك التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني والمكرسة في خارطة الطريق.

ومن الحقائق الغنية عن كل بيان أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل خطراً على عملية السلام. كما أنه يرسل إشارات عن نوايا إسرائيل الحقيقية. فإسرائيل لا تستطيع التظاهر بصنع السلام مع الفلسطينيين بينما تستمر في الوقت ذاته بسلب أراضيهم لبناء المستوطنات عليها. ولذلك، من مسؤولية المجتمع الدولي أن يفرض على إسرائيل، السلطة

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً هائلة في بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. إن النمو الاقتصادي، المقترن بالانخفاض المستمر في العجز في الميزانية، يعطي الأمل في سير الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً نحو الاستدامة المالية. ومع ذلك، فإن تقرير البنك الدولي ذكر أيضاً بوضوح أن هيكل الدولة الناشئ هذا غير مستدام في شكله الحالي، لكنه ما زال يعتمد على المعونة الخارجية.

وما زال ستون في المائة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وتستخدم هذه المناطق حالياً كمناطق عسكرية أو بيئية أو تقام عليها المستوطنات غير الشرعية، ولا يمكن للسلطة الفلسطينية خدمة السكان الفلسطينيين في هذه المناطق على النحو الملائم فيما يتعلق بالأمن أو ضمان البنية التحتية المناسبة والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية.

وإذا أريد للسلطة الفلسطينية الاستغناء عن الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، فيجب أن يُسمح لها بالاستفادة من إمكانيات النمو الاقتصادي في هذه المناطق. والإمكانيات الاقتصادية كبيرة. وتشير دراسات استقصائية مستقلة إلى أن وادي الأردن يمكن أن يحقق إنتاجاً صناعياً وزراعياً قيمته بليون دولار سنوياً، وأن يوفر عمالاً لما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني.

وما برحت القدس الشرقية تعمل تقليدياً كمحرك للاقتصاد الفلسطيني. أما اليوم، فإن القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص قد قطعت العلاقات بين المدينة وبقية الضفة الغربية، مما يضر بالتجارة والنمو الاقتصادي. إن استمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية، الذي تجسد في القرار المتخذ مؤخراً بإضافة ٢٤٠ وحدة أخرى إلى المستوطنات في الأرض المحتلة، لا يعمل إلا على الإيغال في

والديمقراطي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، وكذلك التدابير الإسرائيلية لفرض الولاية القضائية والإدارية هناك تعد باطلة ولاغية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي إسرائيل بالامتنال فوراً للقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كما تود مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي التأكيد أنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا بإلغاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق السلام الشامل والحل العادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

ويتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة المسؤولية القانونية والأخلاقية عن اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة على أساس الشرعية الدولية، ومواجهة التحديات التي نواجهها في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة سميت (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): قبل شهر، التقت الجهات المانحة الدولية هنا في نيويورك في إطار لجنة الاتصال المخصصة للأراضي المحتلة لتقييم التقدم المحرز بشأن بناء المؤسسات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية. وفي ذلك الاجتماع، أبلغ البنك الدولي الجهات المانحة أن السلطة الفلسطينية الآن في "وضع جيد لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب".

الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية.

وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، يستمر الإسرائيليون في بناء هذه المستوطنات غير القانونية والإتيان بمزيد من المسائل التي لا تمت بصلة للموضوع إلى طاولة المفاوضات، مثل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية - وهذه إشارة واضحة من الجانب الإسرائيلي على أنه ليس مهتما جديا بالتوصل إلى حل عادل وسلمي، وهو الهدف المدعوم دوليا.

وفي ضوء الحالة الراهنة، فإن حكومي تكرر دعوتهما للمجتمع الدولي لكي يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باستئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية.

لقد مرت سنتان على غزو قوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومع ذلك، لا يزال الدمار الواسع النطاق في قطاع غزة مستمر بلا هوادة، على الرغم من جميع جهود المساعدة. فما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تعرقل تقدم المساعدة بإغلاقها المعابر الرئيسية، وزيادة نقاط التفتيش، وبناء الجدار العازل الذي يعزل الآن غزة عن بقية العالم، وممارسة سياسة العقاب الجماعي ضد سكان غزة، ووضع العقبات أمام عملية التعمير لإزالة الدمار الذي سببته آلة الحرب الإسرائيلية. إن كل هذه الممارسات وغيرها من الممارسات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية تبين بوضوح استمرار العدوان الإسرائيلي فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية.

فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. ومن الضروري توسيع نطاق حكم السلطة الفلسطينية ليشمل هذه المناطق من أجل ضمان النمو الاقتصادي واستدامة السلطة الفلسطينية.

في الوقت الذي تتعثر فيه المحادثات المباشرة بسبب قرار إسرائيل مواصلة توسيع المستوطنات غير الشرعية، يجدر التذكير بأن المخاطر كبيرة. وهيكل الدولة الفلسطينية موجود ومستعد لتحمل مسؤوليات الدولة. ويقف مجتمع المناخين على أهبة الاستعداد لتحمل نصيبه من العبء لاستكمال عملية بناء الدولة الفلسطينية. وفي المجتمع الدولي، هناك توافق في الآراء على أنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين وأن مفاوضات الوضع النهائي المفصلة ما فتئت تعالج على مدى سنوات عديدة الكثير من المسائل الجوهرية، إن لم يكن أغلبها. وتدعم النرويج بقوة كل المبادرات الرامية إلى إرجاع المفاوضات ذات المصادقية إلى مسارها الصحيح، وتدعم الإجراءات التي تتخذها الأطراف والمجتمع الدولي لدعم الجهود المستمرة التي تبذلها لبناء دولة فلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد النفيسي (السعودية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لفترة ولاية ثانية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية المفصلة التي قدمها بشأن موضوع اليوم.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة التي تهدف إلى معالجة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في الوقت الذي تمس فيه حاجة الشرق الأوسط إلى استئناف المفاوضات المباشرة وعملية السلام لتجنب حالة الجمود نتيجة لاستمرار أنشطة

شواغلها بإجبار إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية الجديدة وتفكيك المستوطنات القائمة؟

ومن الواضح، مع الأسف، أن الأمور لا تسير في الاتجاه الصحيح إذا كنا نريد تحقيق حل الدولتين، ويعزى ذلك أساساً إلى إصرار إسرائيل على مواصلة بناء المستوطنات غير الشرعية. وفي الواقع، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي عن بدء بناء ٢٣٨ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية.

وفي لبنان، فإن التهديد المستمر الذي تشكله إسرائيل لسيادة الشعب في ذلك البلد تزيد من تعقد وضع هو معقد بالفعل.

أخيراً، فإن إسرائيل تتجاهل أو لا تحترم مطالبة المجتمع الدولي ببدء المفاوضات بحسن نية بشأن إعادة الجولان المحتل إلى مالكة الشرعي، سوريا.

إن حكومة بلادي تأمل في أن تتحقق الرغبة التي أبداه الرئيس باراك أوباما في افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، بأن يحصل الفلسطينيون على مقعدهم كعضو كامل العضوية في دورة الجمعية العامة للعام القادم. ونأمل أن تغتنم إسرائيل فرصة المفاوضات المباشرة لكي تستجيب، ولو متأخرة، لمبادرة السلام العربية وثبتت أنها شريك حقيقي قادر على صنع السلام من خلال الانخراط في تحقيق حل الدولتين بغية إنهاء ستة عقود من إراقة الدماء والتزاع والتهديدات المستمرة للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أود أن أهنيكم على رئاستكم الناجحة لمجلس لهذا الشهر. وأشكر لكم عقد هذه الجلسة بشأن بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أتوجه بالشكر للسيد فرنانديز تارنكو

ومنذ أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، أدت عملية التحويل المريعة للمدينة المقدسة إلى تشريد سكانها العرب من أجل إنشاء قدس شرقية صهيونية. وتجريد المواطنين العرب من هوياتهم وإعادة توطينهم في مكان آخر يشبه التطهير العرقي. إن الحالة في القدس الشرقية تندهور يوماً حيث تعمل سياسات إسرائيل على هدم المنازل وتدمير الهويات وتشريد الناس وتغيير السجلات من أجل إعادة كتابة التاريخ وتغيير الطابع الديمغرافي للقدس. وفي ضوء هذه الأنشطة غير القانونية، تؤكد المملكة من جديد إدانتها لاستمرار إعادة توطين المواطنين من عرب إسرائيل، وتدعو إلى الوقف الفوري للمستوطنات اليهودية وتفكيكها في الأراضي المحتلة.

ونؤكد مجدداً أن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأنه يشكل عقبة أمام مفاوضات السلام. وإذا كانت إسرائيل تدعي أنها ترغب في المفاوضات وتلتزم بتحقيق السلام، فينبغي لها أولاً أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتُفكك المستوطنات القائمة.

وأكد الأمين العام في بيان صدر مؤخراً عدم شرعية النشاط الاستيطاني ودعا إسرائيل إلى الوفاء بالتزامها، وفقاً لخارطة الطريق نحو السلام، وتجميد جميع المستوطنات الجديدة، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي للسكان، وتفكيك جميع المستوطنات القائمة التي بنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

ويطالب المجتمع الدولي على نحو متضافر بوقف الأنشطة الاستيطانية على أساس عدم شرعيتها. فهل ستقابل هذه المطالب باتخاذ مجلس أمننا إجراءات ملموسة؟ وهل سيستجيب المجلس لمواقف الدول الأعضاء التي أعربت عن

المقومات الأساسية للدولة. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى لتبرير توسيع الاستيطان بما تسميه "النمو الطبيعي"، فإن هذا المفهوم مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه استيطان غير قانوني أصلاً، وليس نمواً طبيعياً. فالسياسة الإسرائيلية تشجع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز الحكومية لتشجيع نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية بما يخالف القانون الدولي.

ومن جهة أخرى، ينبغي ألا يُخدع المجتمع الدولي بما يسمى تجميداً مؤقتاً للاستيطان، بل لابد من وقف الاستيطان وتفكيك جميع المستوطنات المنشأة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن إحلال السلام الدائم والشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يكون إلا مبنياً على مبدأ الأرض مقابل السلام والمرجعيات المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكذلك مبادرة السلام العربية التي يعاد النظر فيها بسبب فقدان الثقة في النوايا الإسرائيلية.

ونحن نؤكد أنه لابد من إشراك جميع فئات الشعب الفلسطيني لإنجاح جهود السلام، وأن على الأخوة الفلسطينيين السعي بجدية نحو كل ما من شأنه ترسيخ الوحدة الوطنية، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني ويضمن وحدة الأرض الفلسطينية جغرافياً وسياسياً. إلا أنه من التضييل اعتبار الأزمة التي يمر بها الحوار الوطني الفلسطيني شأناً فلسطينياً فحسب، إذ أن الأطراف التي دعت إلى رفض نتائج الانتخابات الديمقراطية الفلسطينية عام ٢٠٠٦ تسببت في شق الصف الفلسطيني، مما خفف الضغط على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

لا يقل أهمية كذلك توفير الحماية من الأعمال الإجرامية الإسرائيلية التي لا تسقط بالتقادم وتستوجب

على إحاطته الإعلامية التي قدمها باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل موريتانيا باسم مجموعة الدول العربية، وبيان ممثل طاجيكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد شهد العام الحالي تحركاً جاداً من قبل المجموعة الرباعية والدول الراعية لعملية السلام. وأدت جهود الولايات المتحدة إلى سير المفاوضات غير المباشرة وانطلاق المفاوضات المباشرة بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي. وأظهرت الدول العربية الرغبة الجادة في السلام، وهيات مناخاً ملائماً لتحفيز مفاوضات السلام، ولكن ذلك لن يستمر إلى ما لا نهاية.

لقد وجهت دولة قطر باسم الدول العربية رسالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى الوسيط الأمريكي لطلب ضمانات من الجانب الإسرائيلي من أجل مواصلة هذا الموقف العربي. والآن، وبعد مرور أكثر من سنة على ذلك، فإن العالم يرى مواقف متطرفة من الحكومة الإسرائيلية التي تنصل من التزاماتها المتفق عليها دولياً، وتسببت في عرقلة المفاوضات مؤخراً. فالحكومة الإسرائيلية مستمرة في سياسة الاستيطان غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، في تحد لما طالبت به اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في بيانها، وآخرها البيان الصادر عن اجتماعها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ برئاسة دولة قطر، في مدينة سرت، ليبيا، قبيل القمة العربية الاستثنائية.

هناك إجماع دولي على أن حل القضية الفلسطينية يأتي من خلال وجود دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب. لكن توسيع إسرائيل للمستوطنات، لا سيما حول القدس الشرقية، يقوض فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، ويهدد تواصل الأرض الفلسطينية كأحد

ويجب إنهاؤها إن كانت الحكومة الإسرائيلية لا تنوي زعزعة الاستقرار كما تدعي.

كما أن إسرائيل مستمرة في احتلال الجولان السوري واستنزاف خيراته. ونؤكد هنا من جديد على قرارات الجمعية العامة التي تعلن بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان وعلى ضرورة إعادته إلى سوريا، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وكذلك إعادة ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة أوغندا على إدارتكم الممتازة لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، وممثل طاجيكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وهل لي أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما زميلاي ممثل المملكة العربية السعودية وممثل قطر، والبيان الذي سيدي به ممثل تونس. وأنا موقن من أننا نتكلم بصوت واحد.

إن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين في الشهر الماضي قد أحيى أملنا جميعاً مرة أخرى في التوصل إلى سلام مستدام في الشرق الأوسط وإلى تسوية سياسية دائمة للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. ولكنني أخشى ألا تدوم آمالنا وتفاؤلنا طويلاً، نظراً إلى أن الفرصة المتاحة لإجراء مفاوضات هادفة ومستمرة تتلاشى مرة أخرى.

إننا بحاجة إلى أن نمد أيدينا وأن نغتنم هذه اللحظة العابرة من التاريخ، لأننا نعتقد بأن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط والمجتمع الدولي يجب عليها أن

التعويض وفق القانون الدولي. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات لضمان عدم تكرارها، لا سيما وأنها من محفزات الإرهاب الدولي، بل وأن الكثير منها تعتبر أعمال إرهاب دولي بحد ذاتها لم ينسها المجتمع الدولي. فلا مجال لتفصيلها لكثرة الاعتداءات الإسرائيلية التي طالت دولاً عربية عديدة. هذا بالإضافة إلى القتل عبر الجاسوسية، وكذلك القرصنة البحرية وتقسيم الأرض المحتلة، إلى جانب العدوان العسكري الشامل وبأسلحة محرمة دولياً. والأهم من ذلك أيضاً فك الحصار الظالم للإنساني واللاقانوني على شعب غزة بأكمله، بل إن إسرائيل تعرقل جهود الأمم المتحدة وغيرها لإعادة إعمار ما خربه الاعتداء العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، فهل هذا هو سلوك العالم المتحضر؟

إننا نكرر رفضنا القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة ومحاولاتها تغيير الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي ومركزها القانوني وطابعها الديني ونؤكد أن جميع هذه المحاولات لاغية وباطلة ولا أثر لها، ويجب على المجتمع الدولي التعبير عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة وطرد سكانها العرب منها وسحب هوياتهم، بهدف تهويد المدينة، لأن تلك المحاولات تخالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق القانون الدولي وتناقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقوض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية والتراع العربي - الإسرائيلي.

والاحتلال الإسرائيلي مستمر لأرض لبنانية، ولا بد من التنويه إلى استمرار الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان ولقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتي يرد موجز لها في الرسائل الدورية من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة. إن تلك الخروقات تعتبر أعمالاً استفزازية وخطرة

أن تجري عملية المفاوضات بموازاة ذلك. إن العديد من نقاط التفتيش والحواجز على الطرق والحصار العسكري وجدران الفصل لا يمكن أن تشير إلى السلام والتقدم. لقد استشرى ذلك في أرض الأنبياء والكتب المقدسة ويجب أن يتوقف. يجب وقف هذه الأعمال.

إننا نقر بمجموعة من التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية - وهي تدابير هامة - لتخفيف القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية ولتحسين سبل الوصول إلى غزة. يجب أن تستمر تلك التدابير بالتزام سياسي أعمق بتحسين سبل العيش في فلسطين عن طريق احترام حقوق الإنسان وحرية الحركة والتدفق غير المقيد للتجارة. والمسألة لا يمكن أن تختزل ببساطة في صنوبر يمكن أن يفتح أو يقفل.

ثالثاً، بغية التصديق بأن الجهود هي على المسار الصحيح يجب تعزيز المساعدة المقدمة للسلطة الفلسطينية. يجب أن ندرك ذلك، بخاصة فيما يتعلق بالخطط المعلنة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لبناء مؤسسات لدولة فلسطين خلال سنتين. ولكن واصلنا السماح بالخطّ من الإدارة والاقتصاد الفلسطيني. إن دراسات مستقلة كثيرة، بما في ذلك تقرير الرصد الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي، أثنت على أداء السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة. ولم يلق ذلك صدى قويا في هذا المنتدى الخاص وثمة حاجة إلى قول ذلك.

وقد توقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحقيق معدل نمو بنسبة ٨ في المائة في الضفة الغربية وغزة. وذلك أمر مشرف للغاية. وهذه الطفرة الاقتصادية وتنظيم المشاريع يمكن أن يكونا صرحا متينا لقيام الدولة الفلسطينية ولشعبها. وفي الواقع يمكنهما أن يكونا ردا على العنف. يشير ذلك بكل الخير فيما يتعلق بالسلام الدائم في المنطقة وخارجها. والزخم الاقتصادي والسياسي الذي أوجد هذا التغير الكبير

تتصرف معا على نحو متزامن لمنع انهيار الأحداث. والمناقشة المفتوحة اليوم يمكنها أن ترسل على نحو فعال رسالة جماعية، إذا ركزنا على ثلاثة مجالات رئيسية حتى تمضي الأحداث الآن في الاتجاه الصحيح. الأول هو الوقف غير المشروط لكل النشاط الاستيطاني من قبل إسرائيل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يؤدي دورا في ذلك. يجب عليه أن يوعّي إسرائيل لجعلها تعلن وقفها غير المشروط لكل النشاط الاستيطاني. فالنشاط الاستيطاني ينتهك القانون الدولي، ويُفسد جو الأحداث ويسكت صوت السلام والتراحم. إنه يرقى إلى مستوى إجراء إستعماري للأرض الفلسطينية.

لقد اتخذ النشاط الاستيطاني مؤخرا أنماطا عديدة. والاتجاه الأكثر إثارة للقلق هو ما يجري في القدس الشرقية وحولها، حيث يتم تغيير مركز أماكن الصلاة والمساجد والكنائس والمقابر للشعب الفلسطيني الكائنة منذ قرون بذريعة الحفريات وإيجاد فضاء جديد للإسكان. والعنف من قبل المستوطنين ضد جيرانهم الفلسطينيين أصبح معتادا، على الرغم من أنه نتيجة طبيعية مؤسفة لذلك النشاط.

ونلاحظ بقلق خاص إعلان السلطات الإسرائيلية يوم الجمعة الماضي عن اعتزامها بناء ٢٣٨ وحدة سكنية في الحيين راموت وبسغات زئيف من القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل أن توقف هذا النشاط غير القانوني. ويجب عليها أيضا أن تنهي غموضها المتعمد بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، من خلال التخلي التام عن أي مشروع جديد. وفي الوقت الحاضر فإننا نسمح للنشاط الاستيطاني بحرف المفاوضات عن مسارها الصحيح أو بإلقاء ظله على عملية السلام في العالم وتهديدها.

ثانياً، فإن تحسين حياة الشعب الفلسطيني هام جدا. وذلك سيشير إلى ما إذا كنا نتحرك صوب السلام. ويجب

السيد جمعة (تونس): أود أن أتوجه في البداية إلى سعادة السفير الدكتور روهانا روغوندا، بأصدق عبارات التهئة له ولبلده الشقيق، بمناسبة ترؤس مجلس الأمن في هذا الشهر الحافل بالمواضيع والقضايا الهامة المعروضة على جدول أعماله. مشيدا بالطريقة المتميزة التي يدير بها مداولات المجلس وأعماله.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية والممثل الدائم لطاجيكستان، تباعا، نيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد علقت المجموعة الدولية آمالا على استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر المنصرم برعاية أمريكية. وأعربت عديد الدول، ومن بينها بلادي، والمنظمات الإقليمية والدولية، عن دعمها لهذه المفاوضات قصد إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية وفق المرجعيات الدولية المعروفة ومبادرة السلام العربية.

وكنا نأمل أن نجتمع اليوم والمفاوضات لا تزال جارية، كما كنا نأمل أن نجتمع اليوم لتجديد دعمنا لها وتشجيع الأطراف المعنية على مواصلة بذل كل الجهود المطلوبة لبلوغ الأهداف المرجوة. من خلال حل القضايا الجوهرية العالقة، ومن ثم وضع حد لصراع طال أمده.

إلا أنه من المؤسف أن هذه المفاوضات قد توقفت بسبب عدم تمديد مهلة الوقف الاختياري للاستيطان. بل واستئناف الأنشطة الاستيطانية من قبل السلطات الإسرائيلية، في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة إلى تثبيت مسار الحوار والتفاوض لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم فيها.

يجب ألا يفقد. يمكن لفلسطين قوية وواثقة بنفسها أن تحقق السلام على نحو أفضل، سواء على طاولة المفاوضات أو في شوارع المنطقة.

ومن أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط الأوسع، نحث أيضا على إحراز التقدم الموازي بشأن المسارين إسرائيل - لبنان، وإسرائيل - سوريا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب علينا أن نشجع تلك المفاوضات على المضي قدما بصورة منهجية، اقترانا بكل ما نفعله هنا. وما فتئت باكستان تؤيد السلام الدائم من أجل جميع سكان الشرق الأوسط - وأكرر، من أجل جميع سكان الشرق الأوسط - بغض النظر عن الديانة والعرق والجنسية.

ونواصل التطلع إلى إجراء تحقيقات جوهرية وموضوعية من قبل فريق الأمين العام المعني بالتحقيق في حادث أسطول الحرية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. وننتظر موعدا لنشرها. لقد قام أسطول الحرية بمهمة نبيلة، والذين قُتلوا على ظهر السفينة يستحقون يقينا اهتمامنا. ويجب على الفريق أن يواصل النظر في المسألة بدأب، وأن يعرضها على هذه القاعة في الوقت المناسب، خلال السنة. يجب أن تسود العدالة ويجب تعويض المتضررين.

إننا نتشاطر الهدف المشترك للمجتمع الدولي المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة - وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع جيرانها.

ونبتهل إلى الله اليوم أن تقربنا هذه المناقشة في المجلس من هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

لتحقيقه. إلا أنها تدعو في نفس الوقت إلى العمل على تفادي العودة إلى حالة الجمود والتوتر التي من شأنها زيادة تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة وتقويض آفاق السلام الذي تصبو إليه شعوبها.

ونحن نناقش اليوم الحالة في الشرق الأوسط، أود أن أجدد دعوة بلادي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقاً للشرعية الدولية، حتى تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام وتتفرغ للبناء والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة أوغندا الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

إن الشرق الأوسط يقع في مفترق الطرق للأديان السماوية الرئيسية في العالم. وهو مصدر إلهام كبير للكمال الروحي والفلسفي. وتتطلب روحه السماوية أن يكون أرض السلام والعدل والرحمة، وليس أرض الصراعات والمعاناة البشرية.

وبهذه الروح، قام رئيس جمهورية إيران الإسلامية، السيد أحمددي نجاد، بزيارة رسمية إلى لبنان في الأسبوع الماضي حيث لقي ترحيباً حاراً من شعب وحكومة لبنان بطريقة لم يسبق لها مثيل تقريباً. وهذا الاستقبال الحار للرئيس هو مؤشر إلى الدور البناء الذي تقوم به جمهورية إيران الإسلامية في المنطقة بصورة عامة، وفي لبنان بصورة خاصة. فقد أكد هذه الحقيقة المسؤولون اللبنانيون وجميع الشخصيات والجماعات السياسية المؤثرة المؤهلين للحكم على الآثار الإيجابية للزيارة، على نقض أولئك الذين نظروا

لقد اجتمع القادة العرب في مؤتمر قمة استثنائية عقدت بمدينة سيرت بالجمهورية الليبية الشقيقة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وكانت القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة.

وشارك سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في مؤتمر القمة هذا وألقى كلمة بهذه المناسبة أكد فيها "دعم تونس الثابت والموصول للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه". كما أهاب سيادة الرئيس مجدداً "بالأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما اللجنة الرباعية أن تمارس مزيداً من الضغوط على إسرائيل للحيلولة دون الاستمرار في سياستها الاستيطانية وتحويل القدس والتكر للشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية". وأعرب عن أمله "أن تؤدي المساعي الدولية الجارية إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية حتى يتحقق الانفراج المنشود ويتم التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة".

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تبعث على القلق، ولا تزال مواصلة سياسة الاستيطان من قبل السلطات الإسرائيلية واستمرارها في محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس الشريف، تتسبب في معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي حرم طيلة عقود من حقوقه الأساسية والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه.

إن هذه الحالة تستوجب، حتماً، وقفة حازمة من جميع الأطراف، والتزاماً جماعياً للمجتمع الدولي بوضع حد لها. كما أن تونس، المتمسكة بمبادئ الشرعية الدولية والمساندة للسلام، تؤكد على دعم الحوار والتفاوض

الشعب الفلسطيني، وجعل التوصل إلى حل عادل للصراع أصعب بكثير.

إن الوقف الفوري للممارسات غير القانونية التي تضر بالحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني هو أهم شرط مسبق لتهيئة بيئة من الائتمان والثقة. فالائتمان والثقة، إلى جانب الانخراط النشط من المجتمع الدولي، هما السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو تحقيق السلام.

وفي هذا السياق، هناك حاجة عاجلة إلى التصدي للبرنامج الإسرائيلي المتعلق بالأسلحة النووية. فالأسلحة النووية الموجودة في أيدي نظام لديه سجل غير مسبوق بشأن إرهاب الدولة، ويلجأ إلى العدوان وإلى التهديد باستعمال القوة أو استعمهاها ضد البلدان الأخرى، يشكل خطراً حقيقياً على السلام والأمن الإقليميين والعالميين، ونظام عدم الانتشار. وقد تم التأكيد على هذه الحقيقة في المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في نيويورك في نيسان/أبريل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذا الخطر على نحو عاجل وحاسم، وينبغي السعي بنشاط للمبادرة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ووفقاً للمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين الملقاة على عاتق مجلس الأمن، فإن لديه دوراً كبيراً وحاسماً في دعم الجهود لاستعادة السلام والعدالة في الشرق الأوسط، عن طريق إنهاء معاناة الفلسطينيين، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والأراضي اللبنانية، ومرتفعات الجولان. هذه تدابير ضرورية يتعين اتخاذها بغية إحلال الاستقرار الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

إلى هذا الحدث الإقليمي الهام والبناء على أنه عائق لمخططاتهم السياسية التوسعية الخاطئة في المنطقة.

ولذلك، فإنه من الضروري للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، والأمين العام أن يراعي الدور الهام والقوي الذي تضطلع به جمهورية إيران الإسلامية في المنطقة وأن يستفيدا منه في الحفاظ على السلم والاستقرار وتعزيزهما في لبنان وفي المنطقة ككل.

وإذا كان للشرق الأوسط أن ينعم بالازدهار والكرامة اللذين يستحقهما، فإنه يجب وضع حد لمعاناة للشعب الفلسطيني وحالته البائسة. ويجب ألاّ نسمح للسلام والاستقرار في المنطقة أن يتعرضا للتهديد باستمرار من قبل كيان له تاريخ مظلم من الجرائم والعدوان. ومن الواضح أن المزيد من الفلسطينيين يرون القليل من المبررات للسعي إلى سلام غير متكافئ مع شريك غير متكافئ. إن حالة الحصار وجدران الفصل ونقاط التفتيش التي يقيمها الكيان الصهيوني الحالي قد أفضت إلى سجن الشعب الفلسطيني برمته في غزة والضفة الغربية.

ومثلما ذكر مراراً وتكراراً، إن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط. فهذا الصراع قد أدى طيلة العقود الستة الماضية إلى توسيع نطاق دائرة مواجهات إسرائيل مع جيرانها والعالم الإسلامي. وهذا الصراع أسهم الإسهام الأكبر في غضب وإحباط شعوب العالم الإسلامي.

والعواقب التي تنجم عن فشلنا الجماعي في جلب السلام والعدالة والرحمة إلى الشرق الأوسط كارثية بالنسبة إلى المنطقة وخارجها. وما يضيف إلى التشاؤم هو استمرار الحالة الخطيرة على الأرض من حيث محنة الفلسطينيين الإنسانية، ولا سيما الشعب المحاصر في غزة. ووسط هذه المأساة الإنسانية، تؤدي الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة إلى تفاقم محنة

إن الكراهية والعنف لا يجلبان سوى الكراهية والعنف. لذلك، فإن المناشدة المستمرة من العديد من المعنيين إلى جميع أطراف الصراع أن توقف أعمال العنف وتمارس ضبط النفس يتعين احترامها. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما، بغية كفالة بيئة تفضي إلى إحلال السلام العادل في المنطقة. وهو أكثر السبل واقعية لبناء الثقة والتخفيف من حدة معاناة الشعب الفلسطيني.

مرة أخرى، تجدد سري لانكا مناشدتها لكل من إسرائيل وفلسطين أن تستكشفا جميع السبل في سعيهما إلى إيجاد حل دائم، يمكن كلا الجانبين من أن يعيشا جنبا إلى جنب كجيران ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويجعل إسرائيل أكثر قبولاً في المنطقة وخارجها.

ونكرر تأكيد دعمنا لحكومة الرئيس عباس، ونشيد بقرار جامعة الدول العربية بإبقاء الأبواب مفتوحة أمام محادثات السلام، على الرغم من المأزق الحالي. ولقد أظهرت جامعة الدول العربية قيادة أخلاقية ونضجا سياسيا باتخاذها هذا القرار. ونعتقد أن الوحدة الفلسطينية ينبغي استعادتها بالوسائل السلمية لصالح دولة فلسطين القوية والمستقرة. ومن الأهمية بمكان توفير الحماية والصون للمؤسسات الوطنية والديمقراطية التابعة للسلطة الفلسطينية، لأنها تشكل الأساس الذي ستقوم عليه الدولة الفلسطينية المستقلة والمكتفية ذاتيا في المستقبل.

لذلك، تشعر حكومة سري لانكا بالرغبة والأمل الوطيد في أن تتغلب فلسطين وإسرائيل كلتاهما، إلى جانب الأطراف الرئيسية التي تؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط، على المأزق الراهن في المفاوضات بينهما، دونما إبطاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يسعد وفدي أن تسنح له هذه الفرصة لمخاطبة هذا المجلس بشأن هذه المسألة الهامة في وقت حاسم بالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أتقدم بتهانينا الصادقة إلى أوغندا على رئاستها للمجلس، وعلى العمل الذي يقوم به الوفد الأوغندي. ونعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة.

وأشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد فرنانديز - تارانكو، على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات عن الحالة في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنياحة عن حركة عدم الانحياز.

إن استئناف المحادثات المباشرة بين زعمي إسرائيل وفلسطين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر، بتيسير من الرئيس أوباما، جلب بالتأكيد أملا جديدا للعديد من الذين ينتظرون بإخلاص حلا شاملا لقضية فلسطين، بغية تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فالمؤسف أن الجمود ما زال قائما رغم الجهود الدؤوبة التي يبذلها العديدون، بمن فيهم القادة الإقليميون، الأمر الذي يطيل أمد محنة الملايين من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين ينتظرون منذ مدة طويلة جدا لإعمال العدالة ونيل حقوقهم غير القابلة للتصرف. ومن شأن السلام في الشرق الأوسط أن يكون إسهاما كبيرا في تحقيق السلام العالمي.

ونعتقد اعتقادا قويا إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأنشطة الاستيطانية يبقى محوريا لإيجاد حل قابل للبقاء وعادل لقضية فلسطين. فمن شأن ثلاثة وأربعين عاما من المصاعب التي لا تطاق ومن تعطيل الحياة المدنية العادية أن تشكل حالة تثير القلق في ظل أي ظرف كان. ويحدونا أمل وطيد في أن يتحقق احترام وتنفيذ القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة والجمعية العامة دونما إبطاء.

وبعد قيام إسرائيل باغتيال تسعة ناشطين أترك على متن أسطول المساعدات الإنسانية، نظر البعض إلى القرار الذي اتخذته إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بتخفيض القيود والسماح بدخول الغذاء والسلع المتزلية باعتباره بداية جيدة. بيد أن فعلها لذلك، على ضوء الأحداث، لم يكن إلا لمسة تجميلية على حصار الإبادة، ومحاولة لصرف الانتباه العام عن الحالة.

والهدف الحقيقي وراء الحصار هو الحفاظ على الناس أحياء افتراضاً، لكن مع إبقائهم في الحقيقة على شفا الهلاك. كما يقضي الحصار على حق الناس في التنمية المستدامة. والدليل على ذلك - ويكفي إعطاء مجرد مثالين - أنه منذ بداية الحصار أصبح من المتعذر الوصول إلى نصف الأراضي الزراعية التي ظلت بوراً. كما أغلقت معظم المنشآت الصناعية في غزة أبواها، بحيث وصلت نسبة البطالة إلى ٤٠ في المائة.

وبالعودة إلى الهجوم على أسطول المساعدات الإنسانية، وما اتسم به من إفلات من العقاب، فقد رفضت إسرائيل تحقيقاً دولياً ووصفت قتل أولئك الناس بأنه دفاع عن النفس. هل يمكن اعتبار الصعود غير القانوني على متن أسطول المساعدات الإنسانية في المياه الدولية دفاعاً مشروعاً؟ وكأما الهجوم على أسطول المساعدات الإنسانية في المياه الدولية لا يكفي، فقد أظهر الجنود الإسرائيليون أشد أشكال العنف، ولم يكتفوا بتحجيد ضحاياهم بل ثقبوا أجسادهم بالرصاص.

وبالمثل، تدين نيكاراغوا استمرار انتهاك سيادة لبنان في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن، كما تدين كل التدابير والإجراءات المتخذة في الجولان السوري المحتل، الذي يجب على الدولة القائمة بالاحتلال إعادته فوراً.

السيدة روياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)
(الكلمة بالإسبانية): إسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة تحت رئاستكم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، على إحاطته الإعلامية.

لقد راقبنا وتبعنا على نحو وثيق المفاوضات التي بدأت في ٢ أيلول/سبتمبر. ولم يكن علينا أن ننتظر طويلاً لنرى من جديد من هو الطرف الذي يستمر في وضع العراقيل أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن السلطة القائمة بالاحتلال سارعت إلى الإعلان عن نيتها إجراء استفتاء يرمي بوضوح إلى تهئية ظروف تحتوي أي نتيجة تأتي، وإلى انتهاك حق الفلسطينيين في العودة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت إسرائيل القرار غير القانوني والاستباقي بمواصلة بناء الوحدات السكنية في القدس الشرقية. ولا تزال أيضاً السياسة التوسعية الإسرائيلية تشمل هدم المنازل الفلسطينية. والأخطر من ذلك هي سياسة العنف وكرهية الأجانب التي تبشر بها الحكومة الإسرائيلية، فتحرض مواطنيها على أعمال العنف بهدف إجبار السكان العرب الفلسطينيين على ترك الأراضي التي تعود ملكيتها إليهم عن حق.

وتحدد نيكاراغوا مرة أخرى إدانتها للحصار الإجرامي على قطاع غزة وتطالب بأن تفي إسرائيل بالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي، بخاصة القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتواصل إسرائيل معاقبة أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في غزة عقاباً جماعياً، وهم يعيشون في ذلك السجن الذي تبلغ مساحته ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً تحت حصار جوي وبحري وبري.

القسط الأكبر من المسؤولية عن ذلك لأنها رفضت تحديد قرار الوقف الاختياري الجزئي لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ومن المهم أن نتذكر أن المستوطنات ليست مجرد عنصر إلهاء أو عقبة على طريق السلام. إنها غير قانونية حسب القانون الدولي، وقد جاءت نتيجة للاحتلال، وهي مصممة لزيادة تكريسه. لذا فإن دعوة إسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني فوراً مطلب مشروع، والتزام فعلي على المجتمع الدولي.

وستظل أيسلندا تتعاطف تعاطفاً عميقاً مع ما يكابده الفلسطينيون من أهوال، والآن تتركز عليهم الأنظار بسبب الوضع الأليم في غزة، والهجوم على أسطول المساعدات الإنسانية في المياه الدولية في وقت سابق هذا العام. وقد أدانت حكومتي الهجوم الذي تسبب في رد فعل عام قوي. وقد توصل خبراء كلفهم مجلس حقوق الإنسان إلى أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي بهجومها على الأسطول. ونحن نحث السلطات الإسرائيلية على العمل مع الأمم المتحدة على متابعة التقرير (A/HR/15/21).

كما ينبغي أن يقوم كل من إسرائيل والجانب الفلسطيني بإجراء تحقيق مستقل وذي مصداقية ومتوافق مع المعايير الدولية في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي أوردتها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HR/12/48).

وتعتقد حكومة أيسلندا اعتقاداً قوياً أن حصار غزة مناف لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لأنه يوقع عقوبة جماعية على سكان غزة. ولذلك، تدعو حكومة أيسلندا الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء الحصار وإلى كفالة تلبية مجمل احتياجات سكان غزة.

وتدعو نيكاراغوا كل البلدان التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى أن تفعل ذلك، لكنها توجه تلك الدعوة على وجه الخصوص إلى الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، والدول الأخرى المنخرطة في عملية السلام، ممن يقع عليهم القسط الأكبر من المسؤولية في ذلك الصدد.

وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة ومجلس الأمن خطوات ملموسة للاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وانضمامها إلى هذه المنظمة بوصفها عضواً كامل العضوية. إنه لأمر مخجل جداً أن يحايي المجتمع الدولي القوي على حساب الضعيف، والمحتل على حساب صاحب الأرض. من غير المقبول أن تعترف المنظمة بدولة تلجأ إلى العنف باعتباره سياسة وطنية، وأن لا تعترف بالدولة الفلسطينية، التي سعى شعبها طوال ٦٠ عاماً إلى السلام والحرية وإلى توفير العيش الكريم لمواطنيه.

يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت إسرائيل وحليفتها الرئيسية سوف تتخذان القرار هذه المرة بتسهيل إقامة دولة فلسطينية، عبر الحوار والتفاوض، على حدود عام ١٩٦٧، أم أن الأولى ستستمر في الاعتداء، والثانية ستستمر في التواطؤ معها على إبادة جماعية استمرت بالفعل لأكثر من ستة عقود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): كان استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في وقت سابق هذا الخريف حدثاً طال انتظاره، وأيقظ الآمال حول العالم بأن الطرفين سيحققان أخيراً تقدماً في قضايا الوضع النهائي.

والآن، بعد فترة قصيرة جداً، ثمة مخاطر جدية بأن تتوقف عملية السلام من جديد. يجب أن تتحمل إسرائيل

العدوانية لدولة إسرائيل التي ترمي إلى إدامة احتلالها وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة. وتشن السلطة القائمة بالاحتلال حرباً عرقية وتنتهج سياسة عنصرية تنم عن كراهية الأجانب بهدف طمس الهوية العربية لفلسطين.

وتعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفقاً لآراء التي عبرت عنها الجامعة العربية، أن إحياء الاستعمار الإسرائيلي من خلال بناء مستوطنات على الأرض الفلسطينية هو تخريب للعملية التفاوضية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. والاستمرار في بناء هذه المستوطنات، وهو الأمر الذي قوبل بالإدانة في جميع أنحاء العالم، يؤثر على حدود دولة فلسطينية.

وبرهنت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى على أنها لا تمتلك الإرادة السياسية للمضي قدماً في المفاوضات المباشرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وينبغي للأمم المتحدة مطالبة دولة إسرائيل بالإحجام عن الاستمرار في انتهاك قواعد القانون الدولي وعن تعطيل المفاوضات الجارية حالياً.

وعلى مرأى ومسمع من العالم، راكمت حكومة إسرائيل سجلاً كبيراً بانتهاكات القانون الدولي. لماذا يسمح مجلس الأمن لهذه السلطة القائمة بالاحتلال بالإفلات من العقاب؟ ومن ثم، نطالب بأن يمارس مجلس الأمن الصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين وحفظهما.

وينص الميثاق في ديباجته على ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإعادة التأكيد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن مجلس الأمن، بسماحه لدولة إسرائيل بالإفلات من العقاب، لم يحترم

وأخيراً، تؤيد أيسلندا بقوة التسوية السلمية للنزاع والحل القائم على وجود دولتين. ولا يمكن بلوغ السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط بدون تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في أمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لممثل فنزويلا.

السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئكم، سيدي، على العمل الذي تؤديونه بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن. ونتمنى لكم النجاح في جهودكم.

لقد جئنا إلى هنا لنؤكد مجدداً رغبتنا العارمة في إقامة دولة فلسطينية عاجلاً وفي تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد البيان الذي صدر اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والجهود التي تضطلع بها جامعة الدول العربية لدعم تقرير مصير الشعب الفلسطيني.

لقد انتهكت حكومة إسرائيل ميثاق الأمم المتحدة في حالات عديدة. وقد أرسل المراقب الدائم عن فلسطين ٣٧٤ رسالة إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن أورد فيها الانتهاكات التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، كما تؤكد التقارير العديدة لمقرري الأمم المتحدة الفظائع التي ترتكبها دولة إسرائيل. وبالتالي، يوجد سجل إجرامي شامل باعترافها التي هزت ضمير العالم وأذته. وتطالب فنزويلا بأن يتحمل مجلس الأمن المسؤولية في هذا الشأن وأن يشرع دون إبطاء في تطبيق التدابير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لكي تمثل دولة إسرائيل للقانون الدولي.

والمستوطنات غير القانونية وممارسة الاحتلال، اللذان أدانتهم حكومات العالم وشعوبه، جزء من السياسة

يوصل المجتمع الدولي بذل جهود شتى لوضع حد للعنف والإرهاب وإزهاق أرواح الفلسطينيين الأبرياء في المنطقة. ومع ذلك، ما زلنا نشهد العواقب الوخيمة للاحتلال من قبل قوة أجنبية. وتحرم الآثار الاقتصادية الخطيرة لذلك الاحتلال الدولة الفلسطينية وسكانها من حقهم المشروع في الوجود.

فضلا عن الحصار والحرب في قطاع غزة، لا يمكننا أيضا أن نظل غير مباليين إزاء التكاليف المباشرة وغير المباشرة المهولة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية في الضفة الغربية. ووفقا للتقرير (TD/B/57/4) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أدت تلك السياسة إلى خسارة ٣,١ بليون دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ويسلط تقرير الأونكتاد ذاته الضوء على أن العجز التجاري مع إسرائيل بلغ في عام ٢٠٠٩ ٢,٦ بليون دولار. ويتجاوز ذلك الرقم قيمة جميع المساعدات التي يقدمها مجتمع المانحين لفلسطين.

وهذه القيود وغيرها من القيود الخطيرة في غزة والكثير من أنحاء الضفة الغربية، والتي تؤدي إلى زيادة الفوارق والتشرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلقي فحسب الضوء على الممارسات غير العادلة للسلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل.

وتود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تعرب عن تضامنها القوي مع الشعب الفلسطيني في معاناته. ونرفض بشدة تدمير إسرائيل غير الضروري لآلاف المنازل والمخيمات التجارية الفلسطينية والهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي اللازمة لكفالة الحق الأساسي في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والذي اعترفت به الجمعية العامة باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

وندين استخدام إسرائيل لإمكانية الوصول إلى المياه كوسيلة لطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم. وتحث

التزاماته بموجب الميثاق؛ ومما يؤسف له أن هذه الهيئة أسيرة لحق النقض. ولذلك، تشدد فتزويلا على ضرورة إعادة بناء الأمم المتحدة. ويعني ذلك، في جملة أمور، إلغاء حق النقض في مجلس الأمن ومنح قوة الإلزام لقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وختاما، أشير إلى أن جمهورية فتزويلا البوليفارية حصلت على العضوية الكاملة في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ومن على ذلك المنبر، أو أي منبر آخر، سندعم نضال هذا الشعب الذي يسعى إلى تحقيق مطالبه التاريخية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل بوليفيا.

السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

تدين دولة بوليفيا المتعددة القوميات الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية، والذي تجري إدامته عبر انتهاكات منهجية للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى إظهار تضامنه مع الشعب الفلسطيني في المأساة التي يعيشها. فالفلسطينيون يواصلون، بشجاعة وكرامة، مواجهة الاضطهاد وإغلاق المناطق ونقص الطعام ومياه الشرب والمراسيم التي تصدرها إسرائيل والتي تنتهك حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف. كما تواصل إسرائيل تشريد السكان على نطاق واسع، وهي إجراءات تؤثر على آلاف الأسر الفلسطينية.

منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.6363)،

الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى التزاماتها وفقا لخارطة الطريق.

وتود بوليفيا أن تعلق آمالها على جهود المجتمع الدولي لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الذي نعرب له عن دعمنا وتضامننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياي، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر لكم على تولى رئاسة هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو على إحاطته الإعلامية النيرة والشاملة هذا الصباح.

كما أود التأكيد على أن وفد بنغلاديش يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل طاجيكستان، بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وفضلا عن ذلك، أود أن أشير إلى بعض النقاط التي ترى بنغلاديش أهميتها.

لقد كانت الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، على الدوام موضع قلق بالغ للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. إن الحل الدائم والمستدام للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، التي تمثل القضية الأساسية للأزمة التي طال أمدها، يجب، بالتالي، أن تكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء التعهد بالالتزام الكامل بهذا الهدف وأن تركز كل دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي لتحقيقه في وقت مبكر. وبنغلاديش مستعدة على الدوام لأن تؤدي دورا بناء في هذه الجهود الجماعي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ وجود الدولتين.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات إسرائيل على إنهاء جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية. ونطالب إسرائيل بوقف ممارساتها غير المشروعة ضد الشعب الفلسطيني ووضع حد نهائي لحصارها غير القانوني لغزة والسماح فورا بفتح جميع المعابر بشكل دائم أمام تنقل الأشخاص والسلع من القطاع وإليه، وهو أمر ضروري لتخفيف الأزمة الإنسانية والسماح بالتعمير الفوري والتعافي الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن كفالة إجراء تحقيق موثوق به في جميع الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة. وهذا بالتحديد هو الإطار الهام، الذي تستطيع أن تواصل عملها فيه لجنة الخبراء المستقلين، المعينة وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان، الصادر في آذار/مارس من هذا العام، بشأن متابعة تقرير غولدستون.

إن المفاوضات التي تجري في إطار أي عملية سلام، غالبا ما تتعطل بسبب أنشطة الاستيطان غير القانونية التي من البديهي تستهدف الاستيلاء غير القانوني على الأراضي وضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، وبالتالي، فرض حل أحادي الجانب، وهو ما تجلّى بوضوح خلال الأيام القليلة الماضية برفض إسرائيل تمديد فترة الوقف الاختياري للاستيطان.

وتعتبر بوليفيا أن سير عملية مفاوضات السلام بين الطرفين ينبغي أن يكون على أساس الاتفاقات المعقودة ووقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يمثل عنصرا أساسيا لتهيئة بيئة من الثقة في المنطقة.

وفي هذا السياق، تود دولة بوليفيا المتعددة القوميات مناشدة المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة للتأكد من امتثال إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات

وينتظر المجتمع الدولي بفارغ الصبر تحقيق اختراق. فهل يمكننا أن نتفاعل بأن بداية المحادثات المباشرة ستؤدي إلى توطيد عملية السلام؟ إن وفد بلدي يؤمن بأن المحادثات المباشرة لن تحقق النجاح إلا بدعم إقليمي ودولي مستدام لتلك المحادثات، وللعلمية الفلسطينية الموازية لبناء الدولة، والسعي إلى سلام إقليمي عادل ودائم وشامل، كما هو متوخى في اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مدريد التي تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وهي جميعها تمثل أفضل مرشد لتحقيق الحل على أساس مبدأ الدولتين وكفالة أمن إسرائيل واستقرارها.

وينبغي للطرفين أن يتوصلا في أقرب وقت ممكن إلى تسوية القضايا الأساسية، بما في ذلك وضع القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. وأود أن أحث المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرابعة، على تخفيف العبء المالي للسلطة الفلسطينية. وينبغي أن تكون هناك التزامات متجددة بزيادة المساعدة المالية إلى الشعب الفلسطيني.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد موقف بنغلاديش المستمر والثابت بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين على مدى العقود الستة الماضية هو السبب الأساسي للعنف والاضطرابات ولعدم الاستقرار في المنطقة. وأود أيضا أن أكرر التأكيد على دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، عربا وإسرائيليين، وعلى التزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، التي تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع جميع جيرانها، بما في ذلك إسرائيل.

وتشارك بنغلاديش المجتمع الدولي إعادة التأكيد على دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والحرية من الاحتلال المستمر.

ويستمر حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية في تقرير مصيره والعيش بحرية على أراضيه. وقد حرم المشردون الفلسطينيون من حقهم في العودة إلى منازلهم والعيش بكرامة وأمان. ولسوء الطالع، يبدو أنه كان هناك فشل جماعي من جانب المجتمع الدولي، وفشل أكبر، من جانب الشعب الإسرائيلي، الذي على الرغم من تحمله الحرمان والمعاناة، فشل في الارتقاء إلى مستوى الحدث وفي أن يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية في تقرير مصيره وإنشاء دولة ذات سيادة خاصة به جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ولتحقيق حل دائم في الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان التصدي للمسألة الرئيسية، وهي احتلال إسرائيل الذي طال أمدته وغير المشروع للأراضي العربية. ويستلزم الحل الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

إننا، مع ذلك، نشعر بالارتياح لرؤية بداية جديدة في عملية السلام. وكان مشجعا اجتماع الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، في الشهر الماضي، والبدء بالمحادثات المباشرة التي ظلت متوقفة منذ عام ٢٠٠٨. فلنأمل أن يكون اجتماعهما خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الحل القائم على وجود دولتين، ولنأمل أنهما سيعتمدان عقلية مؤاتية للسلام الدائم وأن إسرائيل ستوقف طرد السكان الفلسطينيين بطريقة غير قانونية وتوقف مشاريع الاستيطان كخطوة نحو تحقيق الحل على أساس مبدأ الدولتين.

33

الغضب، تدعو كوستاريكا إلى روح السلام والتفاهم وحسن النية. فلنزل العقبات من طريقنا، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، ولندعو إلى اتفاق بشأن ما هو ضروري وحاسم.

وإذا كانت المنظمة ترغب في تأدية دورها في هذا الصراع، فقد حان الوقت لأن تتكلم وتشجع العقلانيين الذين يريدون إيجاد الحلول. لقد آن الأوان لإسكات المتعصبين والمتطرفين، أيا كانت الجهة التي جاءوا منها. وينبغي التغلب على أصواتهم وتوقعاتهم الشريرة بتوفير الدعم والهدوء والثقة للذين لا يثقون بالدبلوماسية الدولية في بيوتهم. ويجب أن نوفر لهم أسباب الائتمان والثقة. وتدعو كوستاريكا الطرفين إلى بذل قصارى جهدهما والسعي إلى تلاقي الإرادات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): السيد الرئيس، يسعدني بوصفي رئيسا للمجموعة العربية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أن أحاطب مجلس الأمن الموقر في هذه الجلسة تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية".

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أهنيكم على تولي أوغندا رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، كما أهني جمهورية تركيا على رئاستها المتميزة للمجلس في الشهر المنصرم. وأهني كذلك السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

تأتي مناقشة مجلس الأمن اليوم، في ظرف ما زالت إسرائيل تتمادى فيه بمواصلتها عدم احترامها للمجتمع الدولي بمواقفها المتعنتة وذلك باختيارها سياسة القتل، والتشريد وبناء المستوطنات وهدم المنازل والبيوت منهجا في حياتها اليومية. إن هذا التصرف يعتبر حقا عملا غير قانونيا

وأود أن أعرب عن ارتياحنا للتأييد الضمني، الذي أعربت عنه جامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد في سرت بليبيا، لمواصلة الرئيس عباس المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، على الرغم من انتهاء وقف إسرائيل من جانب واحد لبناء المستوطنات. ومع ذلك، فإن بارقة الأمل تلك ليست بلا نهاية. وينبغي للطرفين إيجاد وسيلة لاستئناف الحوار البناء.

وما زالت كوستاريكا تدعم جهود المسؤولين الفلسطينيين لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية. ولئن كان الرئيس عباس وفريقه قد استخدموا المبادئ التوجيهية لتحسين الظروف الأمنية وتخفيض شعبيهم من العنف، فقد تم إضعاف الوحدة الوطنية الفلسطينية من جانب الجماعات المتطرفة التي تشكل عقبة في سبيل رفاه الشعب الذي تدعي الدفاع عنه. كما أن إسرائيل بحاجة إلى الاعتماد على محاورين مناسبين يمكنهم التفاوض ووضع حد للصراع. وفي ذلك السياق، فإن الدول العربية هي أيضا شركاء استراتيجيون في بناء السلام. ولذلك ينبغي لها مساعدة السلطة الفلسطينية على منع الصراع من أن يصبح وسيلة لأعمال المتطرفين.

ونحن نعلم أن تلك ليست عملية سهلة. ونحن نعلم أيضا أن الصراع له جذوره في التزايدات القديمة والجديدة. إن كوستاريكا لا تتجاهل، ونحن لا نخادع بشأن الصعوبات التي ينطوي عليها التوصل إلى اتفاقات بشأن النزاعات بين البلدان والشعوب. ولكننا نعرف أيضا أنه تأتي لحظة يدرك فيها الشعوب والزعماء أنه يجب عليهم أن ينحوا جانبا بعضا من تطلعاتهم وأهدافهم من أجل تحقيق تطلعات وأهداف أخرى هي بالتأكيد أكثر أهمية.

إن حياة الإنسان ورفاه أطفال اليوم والمستقبل أكثر أهمية من الوعود بدحر العدو. وتصديا لروح المجاهدة ومشاعر

وفي هذا السياق تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤوليته تجاه انسحاب إسرائيل، القوة المحتلة، من الجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام المعتمدة في القمة العربية المنعقدة في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. كما تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن أن يجبر إسرائيل، القوة المحتلة، على تطبيق الاتفاقية الرابعة لجينيف حول حماية المدنيين في فترات الحرب وتطبيق تلك الاتفاقية على السجناء السوريين الذين من بينهم من رُج به في السجن منذ ما يزيد على ٢٥ سنة.

كما تلفت المجموعة العربية نظر مجلس الأمن إلى استمرار تعنت إسرائيل وعدم تطبيقها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) حول الجولان السوري وسياساتها الاستيطانية ومصادرتها للأراضي وتحويلها لمصادر المياه وفرضها الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين.

وتطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بإجبار إسرائيل، القوة المحتلة، على الانسحاب الفوري وغير المشروط من مزارع شبعا وشمال العجر وتلال كفر شوبا اللبنانية.

فيما يخص القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة تؤكد المجموعة العربية على خطورة الوضع لما تقوم به إسرائيل، القوة المحتلة، من انتهاكات تؤكد صراحة للقانون الدولي بهدف الوصول إلى أغلبية يهودية في القدس الشرقية بشكل مصطنع، وهذا من خلال طرد السكان الفلسطينيين الأصليين أو تشريدتهم قسرا وسحب هويتهم، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إليها.

وتؤكد المجموعة العربية على المخاطر التي تتعرض لها القدس المحتلة وخاصة منطقة الحرم الشريف والمسجد الأقصى

ووحشيا وإجراميا مشكلا في نفس الوقت انتهاكا صريحا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن عدم احترام إسرائيل للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يشكل خطرا كبيرا يحتم على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤوليته تجاه تعنت إسرائيل.

تود المجموعة العربية أن تؤكد أنه لا يمكن ولا ينبغي فصل الواقع على الأرض عن جهود السلام المبذولة في سبيل الحق القائم على وجود دولتين تحقيقا للسلام على حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذ لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وذلك بهدف ممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وخاصة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية وإنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين برجوعهم إلى أرضهم.

إن المجموعة العربية ترحب بما أدلى به الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والذي تحدث فيه عن إقامة دولة فلسطينية خلال سنة.

إن جهود السلام في الشرق الأوسط بدء بالمبادرة العربية للسلام ومرورا بخارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) وجهود المجموعة الرباعية التي تحظى بدعم كامل وتام من لدن المجموعة الدولية، يجب أن يعزز بالإسراع في التنفيذ وذلك من أجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق السلام مقابل الأرض بشكل فعلي في منطقة الشرق الأوسط، فالسلام لن يتحقق إلا بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

إسرائيل، القوة المحتلة، بإيقاف جميع انتهاكاتهما الصارخة للقانون والعرف الدوليين بما في ذلك انتهاكها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن توقف عملياتها الاستيطانية وتتوجه إلى طاولة المفاوضات بنية صادقة نحو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل والانسحاب غير المشروط والكامل لهذه الأخيرة من جميع الأراضي العربية المحتلة، كما ينبغي على مجلس الأمن أن يضاعف من الجهود ويتخذ المزيد من الإجراءات الفعلية والفعالة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة لالاما (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): من دواعي سرور إكوادور أن المجلس هيا الفرصة مرة أخرى للاطلاع على آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وتتقدم إكوادور إليكم، سيدي، بالتهنئة على إدارتكم للمناقشة. كما نشكر السيد أوسكار فيرنانديز - تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وتؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويسرني أن أؤكد مرة أخرى موقف إكوادور إزاء النزاع في الشرق الأوسط، وهو الاحترام التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالتسوية السلمية للتراعات، وإدانة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والامتناع لقرارات الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها. وفي ذلك السياق، نحن نؤيد كل قرارات مجلس الأمن.

في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية. كما تعتبر ما يجري في المسجد الأقصى المبارك من محاولات لهدمه وما يجري في مدينة القدس من انتهاكات، جزءا من خطة إسرائيلية تجري على قدم وساق لتهوديد مدينة القدس الشرقية المحتلة محذرة من استمرار هذه الممارسات سيقوض مساعي وجهود السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولا تزال التقارير الدولية عن الأوضاع في غزة تتوارد تباعا وتؤكد جميعها على خطورة الوضع داخل القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي الجائر، هذا الحصار غير المشروع واللاإنساني والخاص المستمر منذ ما يزيد على ثلاث سنوات أدى إلى شل اقتصاده وجعل الأحوال الصحية والمعيشية والاجتماعية لأكثر من ١,٧ مليون مديني فلسطيني تنهار بشكل متواصل.

وتطالب المجموعة العربية بالوقف الفوري وغير المشروط وبدون استثناء لكل عمليات الاستيطان بما فيها عمليات الاستيطان في القدس التي تمثل شرطا لا غنى عنه في تفعيل عملية السلام. كما تطالب الرفع الفوري وبدون تأخير للحصار اللاإنساني على قطاع غزة.

ولا يمكن للمفاوضات أن تستأنف بأي حال من الأحوال في ظل مواصلة العمليات الاستيطانية من طرف إسرائيل، القوة المحتلة، فلا بد إذا أن يتصدى المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن لمواقف إسرائيل الجائرة قبل فوات الأوان، وأن يرفض بحزم السلوك الاستفزازي والمدمر لإسرائيل، وأن يتخذ إجراءات فورية لجعل إسرائيل تمتثل للقانون الدولي لأن البديل عن ذلك لا يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام فحسب بل يشكل أيضا تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس، وأخيرا ترى المجموعة العربية أنه يجب أن يشدد المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن على مطالبة

تفعل - لكي يكفل أن تتحمل إسرائيل مغبة الانتهاكات والجرائم التي اقترفتها، بخاصة في غزة والقدس الشرقية.

ويحدد وفدي إدانته للأعمال التي تقع نتيجة الاستفزاز في المنطقة، ليس لأنها تنتهك القانون الدولي فحسب، بل أيضاً، وأكثر من ذلك، لأنها تعوق التفاهم بين الأطراف.

إن المنطقة تصرخ مطالبة بإيجاد الحل. ونحن نحث الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للتراع، وأن يبذلوا الجهود على إعادة الحوار الذي يمكن أن يفضي - عبر الوفاء الفعلي بالتزامات مدريد، والمبادرة الإسرائيلية وتنفيذ خارطة الطريق - إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة حيث تتعايش دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

ووفاء لذلك الالتزام، يدين وفدي أعمال العنف المستمرة في المنطقة، ليس لأنها تنتهك القانون الدولي فحسب، بل لأنها تعرقل أيضاً التفاهم بين الأطراف.

والأزمة التي وجدنا أنفسنا فيها تجبرنا على البحث عن الإجراءات والقرارات التي تكفل تحقيق السلام. ويتطلب ذلك أن تحترم إسرائيل القانون وقرارات الأمم المتحدة. فالناس بحاجة إلى المجتمع الدولي لكي يطلب، بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، بشكل نهائي وواضح وحاسم، أن تكف إسرائيل عن كل المضايقات التي تقوم بها في المنطقة، وأن توقف النشاط الاستيطاني الذي تقوم به عنوة في المنطقة، بما في ذلك في القدس الشرقية.

إن المستوطنات غير قانونية وغير مبررة. وهي تثير التوترات، وتناقض مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي أيده المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٩، وتعرقل عملية السلام بين الأطراف.

فإن رفضت إسرائيل الجهود والمناشدات والدعوات الموجهة إليها من المجتمع الدولي رفضاً يمنع قيام مفاوضات السلام، ينبغي حينها أن يتخذ مجلس الأمن إجراءً ملموساً - مثلما ينبغي لكل أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أن